السياسات الاجتماعية ودورها في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في الريف المصري (برنامج حياة كريمة نموذجا)

د/ وسام محمد أحمد بلابل

مدرس بقسم علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة المنوفية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة مساهمة سياسات الدولة الاجتماعية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة في الريف المصري، وتقع هذه الدراسة تحت مظلة الدراسات الوصفية التحليلية، ومن ثم فقد اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد أجرت الباحثة دراسة ميدانية باستخدام أداة الاستبيان في إحدى المحافظات ذات الطابع الريفي وهي محافظة المنوفية، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة غرضية بلغ حجمها (٢١٠ مفردة) من العاملين بثلاثة جهات ذات صلة ببرنامج حياة كريمة وهي: العاملين بديوان عام محافظة المنوفية، مديرية الشؤون الاجتماعية، والعاملين بالمشروعات ذات الصلة. كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن النتائج التالية: أن هناك سبعة عشر مؤشرا للتنمية المستدامة، جاء أحد عشر مؤشرا من تلك المؤشرات جاءت عند مستوى (مرتفع للغاية)، جاء في مقدمتها مؤشر القضاء على الفقر بمتوسط حسابي (٤.٨٩)، يليه مؤشر دعم التعليم وتحقيق التعليم الجيد بمتوسط حسابي (٤.٨٧)، يليه مؤشر المساواة بين الجنسين بمتوسط حسابي (٤.٨٥)، ثم مؤشر تعزيز الصحة الجيدة لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٤.٨٠)، وفي الترتيب الخامس جاء مؤشر القضاء على الجوع بمتوسط حسابي (٤.٧٨)، وفي الترتيب السادس جاء مؤشر دعم النمو الاقتصادي بمتوسط حسابي (٤.٧٧).

كلمات مفتاحية: السياسات الاجتماعية، التنمية المستدامة، السياسات التنموية، الفقر، التنمية الاقتصادية، جودة الحياة.

Social policies and its roles in enhancing sustainable development indicators in Egyptian countryside (Decent life program as an example)

Abstract

This study aims at determining the degree of contribution of the country's social policies in enhancing sustainable development in Egyptian countryside. This study is an analytic descriptive one. Thus, the researcher relied on social sample survey. The researcher conducted a field study using questionnaire method in a governorate with a rural nature, which is Al-Menoufia governorate. The field study was applied on a purpose sample of (210 individuals) who work at three entities related to decent life program. They are the employees of the General office of Al-Menoufia governorate, the directorate of social affairs and workers of related projects. The field study concluded that there are 17 indicators of sustainable development, eleven of which came at a very high level, at the top of them the poverty eradication indicator with a mean of (4.89). Education support and education achievement indicator with a mean of (4.87) follows this indicator then comes gender equality indicator with a mean of (4.85). Subsequently, the indicator of promoting good health for community members comes with a mean of (4.80). The eradication of hunger came in the fifth rank with a mean of (4.78), followed by the sixth indicator economic development with a mean of .(٤.٧٧)

Keywords

Social policies, sustainable development, developmental policies, poverty, economic development, quality of life.

مقدمة:

تنامى الاهتمام الدولي بقضايا التنمية مع بداية الألفية الثالثة بشكل منقطع النظير، وركزت أهداف الألفية الجديدة في المجال التنموي على إنهاء الفقر المدقع، والجوع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وأصبح الحديث عن التنمية المستدامة هو الشغل الشاغل للعالم بأكمله، وعلى كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية المستدامة تصوغ الجزء الأكبر من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعاصرة (ناجي،٢٠١٣، ص٥).

وترجع جذور الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى عدة عقود تسبق كثيرا بداية الألفية الثالثة، فقد ظهرت في كتابات راشيل كارسون Rachel Carson الربيع الصامت silent spring المنشور عام ١٩٦٢م، وتدور فكرته الرئيسية حول الأثار بعيدة المدى للاستخدام السيء للمواد الكيميائية على الطبيعة بأكملها وأهمية التصرف بوعي ومسؤوليه تجاه البيئة والكائنات الحية. وكذلك في مقال غاريت هاردن Garret Hardin "مأساة المشاعات" (١٩٦٨م)، والتي تناول فيه المشكلة السكانية وأنها ليس لها حل تقني إنما تتطلب مد أساسي أخلاقي، ودعا فيه إلى أن تزايد السكان يتطلب المزيد من البحث عن الطاقة، وهذا يهدد نصيب الأجيال القادمة في هذه الطاقة رغم ظهور الطاقة الذرية، وأن هذا يهدد المشاعات والسبيل لحل أخلاقي متمثل في "حكومة قانون وليست حكومة رجال" متفقٌ في ذلك مع John Adams. كما ظهر اهتمام دولي بهذه الفكرة في تقرير مشروع روما بشأن مأزق البشرية وعنوانه "حدود النمو " والمنشور عام ١٩٧٢م في مؤتمر إستكهولم والذي أكد على أهمية تقليل الإنتاج الاستهلاكي الذي يضر بالبيئة وغير منصف اجتماعيا للأجيال القادمة.

كل هذه التقارير وغيرها مهدت لفكرة الاستدامة ليس فقط فيما يخص البيئة إنما أيضا الاستدامة في تنمية رأس المال البشري، فالسياسات الاقتصادية–الاجتماعية تطورت من التركيز على تراكم الثروة باعتبارها مضمون سعادة ورفاهية الأفراد الي تنمية العنصر البشري، ويتجلى ذلك في الإعلان بشكل رسمي عن هذه الفكرة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م حيث عرفت التنمية المستدامة

بأنها: " إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية وتحسينها لكي تتمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة بشكل أفضل".(برنامج الإنمائي للأمم المتحدة،٢٠٢٠،ص ٦٠).

ووفقًا لذلك جاءت أهداف التنمية المستدامة طموحه بشكل كبير في إحداث تطور هائل للأوضاع الإنسانية بحلول عام ٢٠١٥م. والأمر المهم الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن أحوال الدول في علاقتها بالتنمية ظلت غير متساوية عبر العالم، ومازال هناك فجوة ضخمه بين دول العالم المتقدم والنامي ومنها الدول العربية وكذلك بين الدول العربية وبعضها البعض، بل وبين أقاليم الدولة الواحدة.(سميث،٢٠١١، ص٧١-٧٢).

وعلى المستوى المصري أعطت الدولة جل الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، وجاءت رؤية مصر ٢٠٣٠ لتشكل حجز الزاوية في سياسات الدولة المصرية تجاه التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، ورؤية مصر ٢٠٣٠ هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

وإيماناً بكون الاستراتيجيات وثائق حية، قررت مصر في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة. (الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية،٢٠٢٢).

وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليًا.

في ضوء ذلك جاءت فكرة الدراسة الحالية التي ستبحث في موضوع السياسات الاجتماعية ودورها في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك بالتركيز على أحد برامج السياسات الاجتماعية التي بدأت الدولة في تطبيقها في السنوات الأخيرة وهو برنامج (حياة كريمة).

أولا- مشكلة الدراسة

بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة ويظهر ذلك في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ علي البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ علي الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلي البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة، وارتفاع درجة التلوث عالميا، وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث، نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلي تفاقم المديونيات الخارجية، وتردي الإنتاجية، وكذلك إلي توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلي

المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدي الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات.

وعلى المستوى العربي نُظر إلى التنمية المستدامة بوصفها عملية تهدف إلي النهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العمراني للمستوطنات البشرية، وتحسين الحياة وبيئة العمل لجميع السكان، بما فيهم من فقراء الحضر، وكذلك يدعو إلي تحقيق التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات والحفاظ علي الذات العمراني للأحياء والمباني التاريخية والأثرية في المدن والقرى، وتتناول التنمية المستدامة بصفة عامة، التبادلية بين ثلاثة مظاهر تنموية مختلفة، وهي :التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والتنمية الإسكانية، ومدي تأثيرها علي المظاهر المختلفة لحياة الإنسان، ولذا فإن انخفاض وتدهور المستوي الاقتصادي، يؤدي بطبيعة الحال إلي تدهور وانخفاض المستوي البيئي للمجتمع، وازدياد حدة الفقر بين جميع طبقات المجتمع، سواء أغنياء أم فقراء.

من هنا بدأ الحديث في البلدان العربية عن التنمية المستدامة والأدوار المتنوعة التي يمكن أن تقوم بها مختلف مؤسسات الدولة الحكومي منها والخاص في تحقيق هذا النوع من التنمية، ولم تبتعد جمهورية مصر العربية عن هذا الإطار، حيث تفاعلت الدولة المصرية بشدة مع كافة المواثيق والتقارير التي صدرت عن الهيئات الدولية التابعة غالبا لمؤسسات الأمم المتحدة مثل المعهد الإنمائي للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية بقضايا التنمية المستدامة، وقد استجاب صانعي السياسات في مصر للمطالب التي تشترطها التنمية المستدامة، ومن ثم أصبح من المهم للغاية أن تضع تلك المؤسسات نصب أعينها على تلك المؤشرات وهي بسبيل وضع الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف الإنسان المصري، وعلى ذلك شرعت الدولة في السنوات الأخيرة في اتخاذ العديد من التدابير والسياسات التي تهدف إلى الاستجابة إلى التوجهات الدولية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، وكانت البداية مع برنامج تكافل وكرامة، وهو البرنامج الذي تم الإعلان عنه في ... وحسب الاحصائيات فقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج أكثر من ٣.١ مليون أسرة حتي فبراير ٢٠١٧(علي،٢٠١٧).

واستجابة من الدولة وصناع السياسات للصعوبات التي باتت تواجه أفراد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وإيمانا من أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسيمة بأهمية دعم مؤشرات التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، دشنت جمهورية مصر العربية مع بداية عام ٢٠١٩ مشروعا جديدا تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو مشروع (مبادرة حياة كريمة) وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لتوفير احتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا في كل المجالات الخدمية مثل الصحة والتعليم والسكن، بلغت الاعتمادات الكلية للمرحلة الأولى من المشروع نحو ٢٠ مليار جنية لعدد ٣٧٥ قرية يستفيد منها نحو ٤.٥ مليون مواطن، وتستهدف تلك المبادرة تغطية كل قري الريف المصري خلال الأعوام الثلاثة القادمة بإجمالي عدد مستفيدين يقترب من ٥٠ مليون مواطن وبتكلفة كلية تبلغ نحو ٥٠٠ مليار جنية. ويتضمن البرنامج، إصلاح بنية تحتية (سكن كريم): بناء أسقف ورفع كفاءة منازل، ومد وصلات مياه ووصلات صرف صحي ،تدريب وتشغيل مشروعات متناهية الصغر وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى، زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية، إنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي وكسوة أطفال ،كشوفات طبية وعمليات جراحية وتوفير علاج، أجهزة تعويضية توزيع مواد غذائية للأسر الفقيرة، بناء أسقف ورفع كفاءة منازل في القري الأكثر احتياجًا، مد وصلات مياه وصرف صحي للأماكن الأكثر احتياجًا، تجهيز عرائس وتوفير فرص عمل، تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متناهية الصغر.

ومن مراجعة الباحثة واطلاعها على تفاصيل المبادرة، تبين لها أن تقوم على عدد من المرتكزات، تتقاطع بشكل قوي مع مؤشرات التنمية المستدامة الدولية، وهي المؤشرات التي تم تحديدها من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومن ثم جاءت فكرة هذه الدراسة التي ستبحث في موضوع دور سياسات الدولة الاجتماعية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة، متخذة من برنامج (مبادرة حياة كريمة) أنموذجا لسياسات الدولة الموجهة نحو تحقيق هذا النوع من التنمية.

ثانيا- تساؤلات الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما درجة مساهمة برنامج حياة الكريمة في دعم وتحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة؟
- ما أهم المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة ؟
- ما أهم المقترحات التي يمكن أن تعزز من فعالية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ثالثا- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الحالية في الآتي:

تحديد درجة مساهمة سياسات الدولة الاجتماعية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة في الريف المصري. وتحت هذا الهدف العام ستسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد درجة مساهمة برنامج حياة الكريمة في دعم وتحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة.
- معرفة أهم المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة.
- تحديد أهم التحديات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة.
- الوصول إلى عدد من المقترحات التي يمكن أن تعزز من فعالية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعا- أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية النظرية:

أ. على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع التنمية المستدامة على المستوى السوسيولوجي إلا أن ثمة قلة في الدراسات الاجتماعية التي بحثت في هذا الموضوع، وهو الأمر الذي خلصت إليه الباحثة من خلال المسح الذي أجرته على عدد

من قواعد البيانات المصرية، فعلى الرغم من وفرة الأدبيات التي بحثت في قضايا التنمية المستدامة إلا أن غالبية تلك الأدبيات تقع تحت مظلة تخصصات علمية أخرى غير علم الاجتماع.

ب. أهمية الموضوعات والقضايا التي سوف تتضمنها الدراسة الحالية، سواء في جانبها النظري أو الميداني، حيث نضمن في الدراسة عدد من الموضوعات والقضايا المهمة التي تعطي لنا فكرة واضحة عن وضع جمهورية مصر العربية على خريطة التنمية المستدامة سواء على المستوى العربي أو الدولي.

ت. ستوجه هذه الدراسة أنظار الباحثين في علم الاجتماع إلى أهمية وخطورة قضايا التنمية المستدامة، ومن ثم فهي دعوة لهؤلاء الباحثين لإيلاء قضايا التنمية المستدامة في المجتمع المصري _والريف منه على وجه الخصوص_ الأهمية التي تليق بها والتي تستوجب توجه الباحثين نحو دراستها من مختلف الزوايا الاجتماعية.

ث. تساعد دراسة السياسات العامة على اكتساب المزيد من المعارف حول: مصادرها، مراحلها، الفاعلين المساهمين فيها، نتائجها وأهميتها، وأثارها في المجتمع، وهي أمور غاية في الأهمية تستلزم التوجه من قبل الباحثين نحو التركيز عليها خاصة في ظل التحولات المهمة التي تمر بها مصر في السنوات الأخيرة.

٢- الأهمية العملية التطبيقية:

أ. ستمثل النتائج الميدانية التي ستصل إليها هذه الدارسة أهمية بمكان بالنسبة للكثير من الجهات الحكومية والخاصة وصانعي السياسات المعنية بالتنمية المستدامة في المجتمع المصري، من حيث توجيه نظرها إلى مؤشرات التنمية المستدامة وفقا للتوجهات الدولية، كي تأخذ تلك الجهات في حسبانها تلك المؤشرات عند وضع أي سياسات تستهدف العمل التنموي.

ب. تعد هذه الدراسة محاولة تقويمية تقع في نطاق دراسات علم الاجتماع المعنية بتقييم ومراجعة السياسات، ومن ثم فهي دراسة مهمة على المستوى التطبيقي، وتعد تفعيلا مهما لدور البحث العلمي الاجتماعي في مراجعة سياسات الدولة وبرامجها التي تستهدف تحقيق التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص.

ت. تمثل هذه الدراسة محاولة _ولو متواضعة_ تعكس التظافر الذي يجب أن يتم بين نشاط البحث العلمي من جهة وبرامج الدولة وسياساتها التنموية من ناحية أخرى، وذلك من منظور أن مراجعة وتقييم تلك السياسات يعزز من قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ برامجها التي تطمح نحو تقدم المجتمع ونهضته، بما ينعكس في النهاية على تعزيز قدرة هذه المؤسسات على المشاركة في تنفيذ الرؤية الطموحة للمملكة والتي عرفت برؤية ٢٠٣٠.

خامسا- الإطار النظري للدراسة

١- السياسات العامة Public Policy

يعد مفهوم السياسة العامة واحد من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين، وقد وصف شيري تورجان Torjman أهمية هذا المفهوم بالقول: أننا حرفيا نأكل ونشرب ونتنفس السياسة العامة، فالسياسة العامة تحدد جودة الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه وتؤثر على الطعام الذي نأكله، كيفية حصاده وأين تم توزيعه وبيعه وكم دفعنا ثمنا له، أنها تتحكم حتي في الطريقة التي نقوم بها بالتنظيف، فالسياسة العامة هي التي تحدد طرق إمدادات المياه وتضع الحدود للانبعاثات الهوائية.(Torjman,2005,p.,1) ، كما ويتداخل في هذا المصطلح الكثير من التخصصات ما بين الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يجعل من الأهمية بمكان التعامل مع هذا المصطلح بنوع من الحيطة والحذر.(Vargas,2019,p.,101).

وقد ورد في معجم لسان العرب أن السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة فعل السائس. يقال: هو يسوس الدواب إذ قام عليها وراضاها، والوالي يسوس رعيته (ابن منظور،٢٠٠٠، ص١٠٨).

وقد أوضحت مها حسين أنه على الرغم من عدم حداثة مفهوم السياسة العامة حيث امتداد جذوره إلى فترات تاريخية سابقة إلا أنه يمكن القول بأن زيادة الاهتمام جاءت من قبل الحكومات والأنظمة السياسية لسد حاجات المجتمع وتطلعاته من ثنايا التوجه نحو حل المشكلات العامة الماثلة في المجتمع بشكل علمي قادر على التوفيق بين تلك الحاجات والمطالب وبين المتغيرات البيئية الداخلية والدولية الراهنة. (حسين،٢٠١٨، ص١).

كما أوضحت سلمى بورباح أن السياسة العامة تعتبر من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية بشكل عام، فهذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية ومن الناحية التجريبية، وقد تظافرت مجهودات عديدة من المفكرين والسياسيين ومتخذي القرار والمنظمات الدولية في تحديد مفهوم السياسة العامة.(بورباح،٢٠١١، ص١٨)

وقد أكد كل من محمد دحماني وعبد الجليل الخضاري على أن هناك حالة من عدم الاتفاق بين المفكرين والباحثين على تعريف محدد للسياسة العامة وذلك راجع إلى البيئات التي وجدوا فيها، وإلى انتماءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها. (دحماني ولخضاري،٢٠١٩، ص٢٢) وعلى العكس من ذلك تماما أوضح أن ثمة تشابه وتماثل في التعريفات التي قدمت في مفهوم السياسة العامة، بالقدر الذي يجعل الاختلاف بينها اختلافا لغويا وليس اختلافا جوهريا. (الطيب٢٠١٨،، ص٣٠-٣١).

وقد أشار الحسين مصطفى إلى أن السياسات العامة تشير إلى النشاطات التي تقوم بها الحكومة وتشمل تقديم الخدمات العامة (التعليم، الرعاية الصحية، الطرق والإسكان كما تشمل نشاطات النظام العام وتنظيم النشاطات الفردية والجماعية عن طريق قوات الشرطة والأمن العام ومفتشي الأسواق وتتضمن إدارة ومراقبه الأدوية والأطعمة بالإضافة إلى التحكم في الأنشطة السياسية والاجتماعية كتنظيم الأسرة وتنظيم السير وغيرها من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (الحسين،٢٠٠٢، ص٨)

وقد عرف مجد خضر السياسة العامة بأنها برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعة من القواعد، والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع. (خضر،٢٠٢٠).

وقد ذهبت أم الخير قديدش إلى أن السياسة العامة وفقا للنموذج المؤسسي تعتبر بمثابة نشاط يجري داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية انطلاقا من أن الحياة السياسية في أي مجتمع تظل وثيقة الصلة بسلوك الأجهزة والسلطات الحكومية المتمثلة بالمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بل أن السياسة العامة لا تصدر إلا من خلال جهات رسمية مخولة وكذلك الحال بالنسبة لتنفيذها. (قديدش،٢٠١٥، ص٣٦)

أما فرح مبارك فقد أشارت إلى أن السياسة العامة يمكن وصفها بأنها تحتوي على خيارات الحكومة من النشاطات التي تخدم المصلحة العامة، وهي مجموعة القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الساسة وتنفيذها من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف العامة للدولة، إن السياسة العامة هي كل ما يخرج من النظام السياسي من قوانين وقرارات ولوائح بغض النظر عن طبيعة هذا النظام، قد يكون ملكيا أو جمهوريا وقد يكون عشائريا قبليا. (مبارك،٢٠١٨، ص٨).

وعرف آدم انيبي Anyebe السياسة العامة بأنها ما تختار الحكومة القيام به أو عدم القيام به، ويرى أن هذا التعريف قد يكون كافيا للخطاب العادي، ولكنه بالتأكيد غير كاف لتحليل منهجي للسياسة العامة، وبالتالي هناك حاجة إلى تعريف أكثر دقة لهيكلة تفكيرنا وتسهيل التواصل الفعال مع بعضنا البعض، ومع ذلك هناك نقطة مرجعية مشتركة لجميع المستخدمين من مختلف التخصصات، يتم استخدامه بشكل أساسي للإشارة إلى ما تفعله الحكومة من أجل تلبية احتياجات المواطنين، وقد تشير السياسة العامة إلى ما تنوي الحكومة القيام به لتحقيق أهداف معينة. (Anyebe,2018,p.8).

وأشار شارلز كوشرن واوليسي مالوني Cochran and Malone إلى أنه لا يمكن العثور على إجماع حول تعريف دقيق للسياسة العامة، ومع ذلك يمكن وصف المفهوم بأنه الإطار العام الذي تكون فيه الإجراءات الحكومية مضطلعة لتحقيق أهداف عامة، وبشكل إجرائي تشير السياسة العامة إلى القرارات والإجراءات الحكومية المصممة للتعامل مع قضايا تخص الجمهور. (Cochran and Malone,2014,p.,3)

أما من منظور علم السياسية فقد عرف كلا Cavin Drewery، Dermot Englefielfd السياسات بأنها مجموعة من القرارات وما تشرعه من لوائح وأنظمة وقوانين، بل تشمل أيضا ما تهمله أو تمتنع عن فعله أو تشريعه. (سيد،٢٠١٤، ١٥١)

كما عرف عبد الفتاح ياغي: للسياسات العامة هي كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة، أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشاكل التي تواجه الحكومة داخليا وخارجيا ورغم أن الاصطلاح اعتاد استخدامه بصيغة المفرد "سياسة policy" إلا أن ذلك لا يعني أنها سياسة واحدة وإنما تشير لأكثر من سياسة، فهي ضمنيا تشير الي حزمة من السياسات الحكومية. وحدد لها أربعة جوانب:(ياغي: ٢٠٠٩، ١٧،١٨).

١- تتضمن السياسة العامة تجاوبا وتفاعل بين الحكومة والبيئة المحيطة، أي أنها نشطة.

٢- التصرف هنا يمكن أن يكون شيء آخر غير اتخاذ القرارات، فسكوت الحكومة يعد إقرار بما هو حادث ويسمي هذا النوع "بسياسات اللا قرار".

٣- الأفراد القائمين على أعمال السياسات العامة يكونون أفراد (الوزير، مدير دائرة) أو مؤسسة حكومية أو جماعة من الأفراد (مجلس الوزراء، البرلمان).

٤- إنه من يتعامل مع السياسات العامة يعكس تصرفه الموقف الحكومي الرسمي.

وعلى المستوى الإجرائي عرفت ابتسام قرقاح السياسة العامة بأنها برنامج عمل هداف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة ...الخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية.(قرقاح،٢٠١١،ص٢٤).

وأخيرا وصفت منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية السياسة العامة _وخاصة تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة_ بأنها تختلف في ممارساتها من بلد إلى آخر حسب عمليات الحكم والسياسة والإعداد المؤسسي والثقافة الإدارية وأساليب العمل.(OECD,2016,P.,39)

٢- مفهوم السياسات التنموية

هناك صعوبة بعض الشيء في إيجاد تعريف واضح جامع مانع لمفهوم السياسات التنموية، ولاسيما في الكتابات السوسيولوجية، وذلك نظرا لتداخله واقترابه من بعض المفاهيم الأخرى، مثل السياسات الاجتماعية واستراتيجيات التنمية والتخطيط والبرنامج التنموي (الزعبي،٢٠١٥،ص٢٥)

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسات التنموية بأنها جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بقضايا التنمية، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ والأهداف والمعايير والقيم التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة وإدارتها ورقابتها وتقييم نظمها وأنشطتها، من أجل تحقيق أفضل النتائج التنمية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي القائم، وتأتي هذه السياسات في إطار مجموعة من التشريعات والقواعد التي تسنها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي في المجتمع، وتتحدد هذه السياسات في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير واجراءات متعددة.(درويش،٢٠٠٩،ص٦٨)

كما عرفت السياسات التنموية أيضا بأنها القرارات التي تتضمن اتجاهات منظمة ومجالات وطرقا واجب استخدامها لتحديد الأهداف التنموية للمجتمع، أو أنها نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج التنموية، حيث تنبع تلك السياسات من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة، وتوضح مجالات البرامج والخطط التنموية، وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.(التابعي،٢٠٠٩،ص٧٥)

وتعرف أيضا بأنها مجموعة المبادئ والقرارات التي تتوصل إليها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديمقراطي، وبمقتضاها تتحدد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع، ويتم تحديد تلك السياسات في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(خليفة،٢٠٠٣،ص١٥)

وأخيرا تعريف بأنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات والأجهزة المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية، وتوضح هذه القرارات مجالات التنمية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسات برسم أو وضع خطة تحوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات التنموية المترابطة والمتكاملة.(خليل،٢٠١٠،ص٢٥)

التعريف الإجرائي لمفهوم السياسات الاجتماعية في البحث الراهن:

يشير مفهوم السياسات الاجتماعية في الدراسة الراهنة إلى كافة ما يصدر عن أجهزة الدولة المصرية (سواء رئاسة مجلس الوزراء أو وزارة الشؤون الاجتماعية) من قرارات وخطط عمل واستراتيجيات وبرامج ومشروعات تستهدف تحقيق الاستدامة في التنمية. وتتحدد السياسات الاجتماعية في البحث الراهن إجرائيا في (مشروع برنامج حياة كريمة).

٣-مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

يرجع كل من ماريا لامبريدي وشارولا مليو إلى عبارة هانس كارل فون عام ١٧١٢م بوصفها البداية التاريخية لولادة مفهوم التنمية المستدامة، حيث قال فون: ينبغي على المرء أن يحصد فقط نفس الكمية من الخشب التي تعادل الأشجار المزروعة. من هذه العبارة البسيطة ولدت فكرة التنمية المستدامة، مؤكدة على أهمية الإدارة الصحيحة لمخزون الأخشاب، وبعد ذلك بفترة قريبة أثار توماس مالتوس في كتابه "مقال عن مبدأ السكان ١٧٩٨) حقيقة أن عدد سكان كوكبنا غير مستدام، لأنه يزداد بمعدل أسرع مقارنة بما هو متاح من الموارد، وقد كانت هذه الأفكار ثورة في وقتها وعلامة مبكرة على مفهوم التنمية المستدامة (Lampride and Melliou,2015).

ويرى يخلف ومحامدي أن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد ساعته، بل مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها،(يخلف ومحامدي،٢٠١٦،ص٣)، لقد مر المفهوم بمراحل تنموية مختلفة منذ تقديمه، وشهد التطور التاريخي للمفهوم مشاركة مختلف المنظمات والمؤسسات التي تعمل في الوقت الحاضر بشكل مكثف على تنفيذ مبادئها وأهدافها، ووجه المفهوم بانتقادات وتفسيرات مختلفة على مدار الوقت أثناء قبوله في مجالات مختلفة من النشاط البشري. (Klarin,2018)

وخلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتي منتصف الستينيات، ساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي، حيث كان ينظر لها على أنها ارتفاع في مستوى دخل الأفراد وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة (غنيم وأبو زنط،٢٠٠٧،ص٢٠)، والملاحظ أن التنمية خلال الفترة المذكورة لم تركز إلا على الجانب الاقتصادي، وبالتالي فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول.(صالحي،٢٠٠٦،ص٨٨)

ويشير جيرارد كيزرز Gerard Keijzers إلى أن الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة بدأ يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ففي استكهولهم (١٩٧٢) عقد أول مؤتمر يناقش التأثيرات المختلفة الناجمة عن الاستخدام السيئ للبيئة، والتأثيرات المحتملة لتلك الاستخدامات، وقد تمخض عن هذا المؤتمر توجه أساسي دفع العديد من بلدان العالم إلي سن القوانين والتشريعات التي تضمن الاستخدام الأمثل للبيئة. (Gerard Keijzers,2004,P.2)، ومع نهاية الثمانينيات أصبحت قضايا السلام والحرية والتنمية والبيئة من التطلعات البارزة التي شغلت اهتمام المنظمات المعنية بالتنمية المستدامة على المستوى الدولي.(Leiserowitz,2005p.,10)

مع نهاية الستينيات حتى منتصف السبعينيات بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعادا اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. (عبدالأمير،٢٠٠٠،ص٣٠).

ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ علي الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلي البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، وتكاثر الأحداث المسيئة للبيئة، وارتفاع درجة التلوث عالميا، انتشر استعمال المفهوم في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث، نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلي تفاقم المديونيات الخارجية وتردي الإنتاجية، وكذلك إلي توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلي المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدي الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات" .(قرم،١٩٩٧،ص٣).

وخلال عقد الثمانينات والتسعينيات حدثت عدة تطورات بخصوص قضية التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في

تبنيه وترويجه من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام ١٩٩٠م للتنمية البشرية، والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة، والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمي والمشاركة في صنع القرارات. (يخلف ومحامدي،٢٠١٦،ص٥)

ومع مطلع الألفية الجديدة أصبحت التنمية المستدامة بناءً واسع الاستخدام مدمج في جميع التخصصات والخطابات تقريبا، وأدخلت في المفهوم الكثير من المتغيرات الجديدة، يأتي التعليم في مقدمتها، حيث تم الاعتراف على مستوى عالمي بأهمية التعليم بشكل أساسي لمواجهة التحديات الدولية والوطنية الحرجة التي تواجه البشرية (Ifegbesan and Lawal,2017,p.93).

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي سبقت عام ٢٠١٥م إلا أن ثمة قيود ما زالت تفرض نفسها على التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، تمثلت تلك القيود في التفاوت الاقتصادي والفقر وتأثير أمراض مثل نقص المناعة والملاريا على البشر، والإفراط في استهلاك الموارد في الدول الصناعية، مما يسهم في تغير المناخ والتدهور البيئي وزيادة التلوث بما في ذلك آثار الزراعة المكثفة واستنزاف الموارد الطبيعية، وفقدان الغابات والموائل الأخرى والتنوع البيولوجي، وهو الأمر الذي مهد الطريق لحدوث تحول جذري في مسار التنمية المستدامة(Clayton and Rass,2002,p.5).

وفي عام ٢٠١٥م اجتمع قادة أكثر من ١٩٣ دولة في العالم معا لمواجهة المستقبل، وما رأوه كان مروعا، المجاعات، جفاف، الحروب، الأوبئة، ليس فقط في الأماكن البعيدة، ولكن أيضا في بلدانهم وقراهم، كانوا يعرفون أن الأمور لا يجب أن تكون على هذا النحو، كانوا يعرفون أن لدينا ما يكفي من الغذاء لإطعام العالم، ولكن لم يتم تقاسمها، كانوا يعلمون أن هناك أدوية لفيروس نقص المناعة وأمراض أخرى، لكنها تكلف الكثير، عرفوا أن الزلازل والفيضانات كانت حتمية، لقد عرفوا أيضا أن مليارات الأشخاص حول العالم يشاركونهم الأمل في مستقبل أفضل، لذلك وضع القادة من هذه البلدان خطة

تسمي أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هذه المجموعة مكونة من ١٧ هدفا تتخيل مستقبلا بعد ١٥ عاما فقط من التخلص من الفقر والجوع ويكون آمنا من أسوأ آثار تغير المناخ، إنها خطة طموحة، ولكن هناك أدلة كثير على أننا يمكن أن ننجح(UN,2018,P.3).

وبعد هذا التاريخ أصبحت التنمية المستدامة تمثل الكلمة الأساسية لرؤية الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥م بشأن التنمية العالمية، حيث أصبح من الأهمية بمكان أن يزدهر العالم كله، نظرا لاشتراكه في ذات المصير، فالمشكلات التي تتعلق بالبيئة والنمو الاقتصادي باتت هي المحور الرئيسي لكافة الأنشطة التي تقودها المنظمات الدولية والمحلية المعنية بالتنمية المستدامة (Hwang and Kim,2020,p.,10).

يرى البعض أن هذا المفهوم ظهر كرد على الخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم علي التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن، دون اعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي السريع علي الإنسان وعلي الموارد الطبيعية وعلي البيئة(حمزة،٢٠٠٢،ص٨).

لقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو ١٩٩٢) التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق علي نحو متساو مع الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلي أنه: لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها، وهذان المبدآن ينطويان علي بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة" (موسشيت،٢٠٠٣،ص١٧).

وعرف ديستا Desta التنمية المستدامة بأنها "الوفاء باحتياجات الجيل الحالي بشكل فعال وجيد، دون تقليص المعروض من الموارد للأجيال القادمة"(Desta,2009,p.,xvii).

ويرى جودبودي Goodbody أن التنمية المستدامة استراتيجية شامله، تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة بالمقدرات الاقتصادية، دون أن يعني ذلك مزيدا من الجور

علي البيئة، استغلال بطريقة يضمن بقاء المقدرات تلك للأجيال القادمة، وهو منحي تطوري ومختلف كل الاختلاف مع الطرق التقليدية المعروفة للتعامل مع البيئة، والتي نهجتها الإنسانية علي طوال قرون عديدة مضت(Goodbody,2002,p.,136).

أما " س . ل . كاميل و ولتر و . هيك " فيذهبان إلي أن التنمية المستدامة مصطلح متعدد الأوجه، يمكن النظر إليه من زوايا متعددة، ويؤكدان علي أن وجهة النظر التي يتبناها المرء عند دراسته التنمية المستدامة تعتمد علي وجهة نظره الشخصية، والنظام الذي يتبعه، فوجهات النظر العلمية قد تتمثل علي سبيل المثال فيما يراه أحد سكان الدول المتقدمة أو النامية أو وجهة نظر أنصار البيئة أو ما يراه رجال الصناعة أو أحد العلماء أو صانعي السياسات (كامل وهيك،٢٠٠٣،ص٦٣)، ويتفق آدمز Adams مع وجهة النظر هذه ويري أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم معبد بالنوايا الحسنة غير أنه مفهوم فضفاض، ويحتمل الكثير من وجهات النظر ا لتي تعبر وبدون شك عن نوايا مستخدميه والهدف منه(Adams,2001,p.,24).

إن تلك الملاحظة التي أكد عليها " كاميل وهيك "، تؤكد علي أن الأبعاد الأساسية التي يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة عناصر مرنة، أو لنقل عناصر قابلة للتعديل، حسب وجهة النظر الشخصية لصاحبها، وهي بدون شك وجهة نظر مؤسسة بالنظر إلي النظام الذي يتبعه، وهنا يمكن القول بأن المفهوم يمكن أن يأخذ تشكلات متنوعة، من إطار تنموي إلي إطار آخر، وفقا للسياق الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي الذي يحيط بمن يصك المفهوم أو ينظر له(Yalcinkaya,2013,p.216)، وتلك ملاحظة هامة في سياق الحديث عن البعد الثقافي البنائي الاجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة، علي النحو الذي سنعرض له في المبحث الثاني من البحث.

ويري "حامد هطل" أن هذا المفهوم ارتبط في بداياته ارتباطا كبيرا بعلاقة التنمية بالبيئة والنظم الأيكولوجية والموارد البيئية بشتي صورها، ويرجع الدافع الكبير لتبني المفهوم إلي ما شهده العالم في العقود الخمسة الماضية من ارتفاع كبير في إجمالي عدد السكان علاوة علي الزيادة الكبيرة في مستويات التحضر، وما ترتب عليهما من ضغوط كبيرة أدت إلي استنزاف العديد من موارد البيئة الطبيعية وبشكل دائم، ويخلص إلي أن مفهوم

التنمية المستدامة، كما هو متداول في أوساط الأكاديميين والمتخصصين في مجال التنمية اليوم، لا ينحصر في علاقة التنمية بالبيئة الطبيعة فحسب، بل أنه يتعدى ذلك إلي علاقة التنمية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بمعني آخر فإن مفهوم التنمية المستدامة يحمل معني أوسع وأشمل يهدف إلي إيجاد نوع من التوازن في قرارات التنمية بين المكونات الثلاث الرئيسية للتنمية، البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي(هطل،٢٠٠١،ص٢).

وفي نفس الإطار السابق تقريبا، يرى أحمد سليمان "أن التنمية المستدامة تهدف إلى النهوض بالمستوي الاقتصادي الاجتماعي والبيئي العمراني للمستوطنات البشرية، وتحسين الحياة وبيئة العمل لجميع السكان، بما فيهم من فقراء الحضر، وكذلك يدعو إلى تحقيق التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات والحفاظ على الذات العمراني للأحياء والمباني التاريخية والأثرية (سليمان،٢٠٠٦،ص١٦٧-١٦٨).

ويصف مهدي البعاج مفهوم التنمية البشرية بأنه مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله ومن سيأتي من بعده، فهي عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العملية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة. كما أن مفهوم التنمية المستدامة يستند إلى مجموعة من الضمانات تهدف إلى تحقيق أهدافها والتي تشتمل على العوائد من التنمية ليشكل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية، فالتنمية الإنسانية محورها الإنسان وتوفير الحياة الأفضل (البعاج،٢٠١٩،ص٢٨٨).

وترى فيروز صولا أن التنمية المستدامة كمفهوم له مستويات متعددة ما بين تعريف اقتصادي واجتماعي وبيئي وتقني وإداري، وتؤكد على أن التنمية المستدامة بشكل عام هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل (صولة،٢٠١٨،ص١١).

وتستند التنمية المستدامة في فلسفتها كما ترى نعمة الجبوري إلى العمل في الانتقال لتعزيز الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع البشر، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنب أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر(الجبوري،٢٠١٩،ص٨).

تلك كانت بعض المساهمات التي حاولت تقديم تعريف متكامل لمفهوم التنمية المستدامة، وتأتي الباحثة هنا لتطرح بعض الملاحظات الأساسية حول المفهوم، الملاحظة الأولي تتعلق بعدم الاتفاق بعد علي طرح نهائي وتام للمفهوم، يحظى بقبول واسع النطاق من قبل المهتمين به والمشتغلين به في مختلف أرجاء المعمورة، يمكن أن نرجع ذلك إلي عدد من الأسباب، لعل من أهمها: " أن قضية الاستدامة يتم تناولها علي مستويات مختلفة، فالحديث عن الاستدامة علي المستوي الوطني، يختلف عن الحديث عن الاستدامة العالمية، وفي حين أن الحديث عن الاستدامة الوطنية يتناول الأهداف المتنافسة داخل حدود دولة معينة، سواء كانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، والتي يعتمد تحقيقها بصورة أساسية علي موارد الدولة وظروفها الخاصة، فإن المهتمين بالاستدامة العالمية، يركزون علي القضايا الكونية مثل التغيرات المناخية وثقب الأوزون وانقراض الحيوانات والنباتات وغير ذلك. أيضا أن الحديث عن قضية الاستدامة وأهدافها ليس مقصورا على الاقتصاديين، بل يتناولها إضافة إلي الاقتصاديين، علي اختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية فيما بينهم، رجال العلوم الطبيعية، مثل البيئيين وعلماء الإيكولوجيا والكيمياء الطبيعية والطبيعة والجغرافيا والجيولوجيا، بالإضافة إلي علماء الاجتماع والسياسة، والمهتمين بقضايا المرأة والسكان، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في

الرؤى والمداخل بين كل هذه الفئات المختلفة في الأدوات والأهداف" (السيد،٢٠٠١،ص١١-١٢).

الملاحظة الثانية، تتعلق بالعلاقة أو حدود التماس بين مفهوم التنمية ومفهوم التنمية المستدامة، وهل يعتبر الثاني امتدادا أو تطويرا للأول؟. في هذا الصدد تشير نهي الخطيب إلي أن نظرية أو مفهوم التنمية المستدامة، جاءت كرد فعل لنظرية في التنمية، أطلق عليها مسمي "نظرية حدود النمو"، وهي نظرية تعود نشأتها إلي منتصف القرن الماضي، وتحديدا في عام ١٩٦٨م، وقد انبثقت هذه النظرية إثر اجتماع شهير عقد بأكاديمية "دي لينشي" بروما، ضم ثلاثين شخصا من العلماء والمفكرين والاقتصاديين ورجال الأعمال، وقد انبثق عن هذا الاجتماع "نادي روما" وهي منظمة خاصة تهدف إلي فهم العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل النظام العالمي الذي نعيش فيه، وقد أسفرت الاجتماعات المتتالية لنادي روما منذ اجتماعه الأول، عند إعداد مشروع "المأزق الذي يواجه البشرية" والذي يهدف إلي دراسة المشكلات المعوقة للجنس البشري الآن، مثل الفقر وتدهور البيئة واتساع المدن والتضخم ... الخ. ويمكن استخلاص مضمون النظرية التي تم استخلاصها من الدراسة التي قام بها فريق نادي روما في المقولات التالية:

١- إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع واستنفاذ الموارد، بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلي أقصي حدود النمو فوق هذا الكوكب، في وقت ما خلال مائه عام علي الأكثر، حيث يحدث نقص مفاجئ في قدرة البيئة علي الوفاء باحتياجات التقدم واستيعاب نتائجه، وبالتالي انهيار كل مقومات التقدم، وهو ما يسمي بمدرسة يوم القيامة Dooms Day .

٢ – يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي، إذا بدأنا علي الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي، وكلما أسرعنا في ذلك ،كلما كانت فرص النجاح أكبر.

٣ – مضمون ذلك أن نستبدل بهدف النمو الذي تنبهر به الدول، هدف التوازن، ولن يتأتي ذلك إلا بوضع حدود للنمو.

وتحدد هذه النظرية شروط التوازن العالمي الذي تنشده في التالي:

١- ثبات حجم السكان، بأن يكون معدل المواليد يساوي معدل الوفيات، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال نظرية الإحلال التي بمقتضاها يتحدد نسل الأسرة بطفلين فقط، يحلان محل والديهما عند وفاتهما.

٢ – ثبات حجم رأس المال الصناعي، بأن يتساوى معدل الاستثمار مع معدل الإهلاك.

٣ – ثبات كل معدلات الإنتاج ولوازمه عند الحد الأدنى.

٤ – يتحدد مستوي كل من رأس ا لمال والسكان ونسبة كل منهما إلى الآخر وفقا للقيم في المجتمع، ويعاد النظر فيها ببطء كلما خلق التقدم التكنولوجي خيارات جديدة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، وذلك للطرح التشاؤمي الذي تقدم لمستقبل الجنس البشري، فضلا عن افتراضاتها الخاطئة عن فكرة النمو الصناعي الذي تفترض من خلاله أن جميع دول العالم صناعية ومتقدمة بنفس القدر، هذا فضلا عن تشاؤمها تجاه العقل البشري، وقدرته علي احتواء مأزق انهيار البيئة أو الحيلولة دون ذلك.

من هنا جاءت نظرية التنمية المستدامة، كرد متوقع علي نظرية حدود النمو، وكأن هذه النظرية جاءت لتؤكد علي إمكانية وقدرة الإنسان، علي تحقيق التنمية غير المحدودة، من خلال تفعيل قدراته علي إدماج كافة العناصر التي تشكل محيط البيئة التي تحيط به بكل مكوناتها، لكي يتمكن في النهاية إلي إيجاد مزيد من الفرص له ولمن سيأتي من بعده، في إطار اهتمام قوي بعناصر تلك البيئة، يحول دون استنفاذها وتدميرها، بل استمراريتها وبقائها صالحة للأجيال القادمة (الخطيب،٢٠٠٠،ص١٩٩-٢١١).

إذا يمكن القول بأن التنمية المستدامة، أخذت بمقود التنمية التقليدية في مسار آخر، جديد تماما، مسار يطرح قضايا وإشكاليات من نوع مغاير، لتلك التي طرحها منظري التنمية التقليديين . والجديد تماما في مفهوم التنمية المستدامة، ليس طبيعة القضايا التي يطرها المشتغلون بها، بل أنها تطرح نفسها كإشكالية عالمية، كهم إنساني عالمي، يتخطى حدود النامي والمتقدم، أنها نظرية تخاطب الجنس البشري كافة، دون التمييز بين غني وفقير، لأنها معنية بالكوكب دون تمايزات طبقية أو إيديولوجية، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه

النظرية أو المفهوم. فهي حين تتحدث عن نضوب المياه العذبة وتملح التربة وتصحرها، وحين تطرح مشكلات الطاقة غير الآمنة وغير النظيفة، وحين تناقش مشكلات طبقة الأوزون والاحتباس الحراري (Organization for Economic Cooperation and Development,1998,p.13)، تناقشه باعتباره هم عالمي وليس هم إقليمي، يميز أو يمكن أن يكون ذات وطأة على دول دون غيرها، هذا هو الجديد في فكر التنمية المستدامة.

التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة في البحث الراهن:

تعتمد الباحثة في تعريفها الإجرائي لمفهوم التنمية المستدامة على المؤشرات السبعة عشر التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م البند رقم ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال، والذي جاء تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠م" (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠١٥) وهي على النحو التالي:

١-القضاء على الفقر
٢-القضاء التام على الجوع
٣- الصحة الجيدة والرفاه
٤-التعليم الجيد
٥-المساواة بين الجنسين
٦-المياه النظيفة الصحية
٧-طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٨-العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩-الصناعة والابتكار
١٠-الحد من أوجه عدم المساواة
١١-مدن ومجتمعات محلية مستدامة
١٢-الاسهتلاك والإنتاج المسؤولان
١٣-العمل المناخي
١٤-الحياة تحت المياه
١٥-الحياة في البر
١٦-السلام والعدل والمؤسسات القوية
١٧- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وسيتم تناول هذه المؤشرات من التوجه العام الذي حكم المؤسسات الدولية المعنية بمؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر، فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وأهدافها السبعة عشر التي أقرتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنية كي تعمل جاهدة على إرساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة.(الأمم المتحدة_ شعبة التنمية المستدامة،٢٠١٨،ص٣)، كما تحرص مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستمرة

على متابعة مؤشرات التنمية السبعة عشر بشكل دوريٍ ويصدر عنها تقرير دوري بعنوان "تقرير أهداف التنمية المستدامة"(الأمم المتحدة، ٢٠١٧) و (الأمم المتحدة، ٢٠١٩).

٤-الدراسات السابقة والعقيب عليها:

٤-١ الدراسات العربية:

- **دراسة على الربيعي** بعنوان "التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة" .أكدت الدراسة على أن عملية التنمية المستدامة تحتاج إلى جهد إنمائي مضاعف من قبل المؤسسات صاحبة القرار عبر التأكيد على التوزيع ا لاقتصادي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على قطاع معين وتفعيل المؤشرات الاقتصادية للحصول على قاعدة يمكن من خلالها الانطلاق في خطة عمل هادفة تحقق من خلالها الأهداف المرجوة للتواصل إلى التنمية المستدامة.(الربيعي،٢٠٠٩)

- **دراسة سقني فاكية** بعنوان "التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان" أوضح خلالها أن التنمية الإنسانية المستدامة تشكل البيئة الملائمة التي تضمن للمجتمع التمتع بكامل حقوق الإنسان الأساسية، مع ضمان استمرار الانتفاع للأجيال القادمة، خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة كالمرأة والأقليات. كما أوضحت الدراسة أيضا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون انتفاع الإنسان بحقوقه، كالفقر والفساد ونقص المعونة والصراعات والحروب والإنفاق العسكري، وغيرها، لذلك بقي الحكيم الرشيد وسيلة ضرورية لمواجهة هذه المعوقات، خاصة عن طريق مبادئه الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان والتنمية كالمساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية والمشاركة الفاعلة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون. (فاكيه،٢٠١٠).

- **دراسة وليد التهامي** بعنوان" تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة ". توصلت الدراسة إلى أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة قد اتخذ الشكل والطابع السلبي، والرافض لإجراء أي تغيرات ترتبط بمضمون وجوهر نموذج النمو الاقتصادي السائد، معتمدا في ذلك على أن أثار أي إجراءات أو تغيرات تتضمنها التنمية المستدامة تعود بالخسائر على واقع النظام

الاقتصادي للولايات المتحدة وبالتالي تهدد قوتها وتميزها على كافة الأصعدة.(التهامي،٢٠١٢).

- **دراسة نعيمة يحياوي** وفضيلة عاقلي بعنوان "التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، وقد خلصت الدراسة إلى أنه من خلال استقراء بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية وجد أن الإسلام كان السباق في وضع قواعد وقيم عظمي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، والتأكيد على أهمية البيئة والعمل على الحفاظ عليها وصيانتها والحفاظ علي توازنها لبقائها بيئة مناسبة، وأنه حث على العمل وتحقيق التنمية المتكاملة بمختلف صورها.(يحياوي وعاقلي،٢٠١٨)

- **دراسة فيروز صولة** بعنوان "التربية البيئية والتنمية المستدامة"، أوضحت الباحثة في هذه الدراسة أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة معقدة ومتشابكة حيث إنها تتضمن محيطات متداخلة متفاعلة تتبادل التأثير والتأثر وهي المحيط الحيوي والمحيط الاجتماعي والثقافي. وقد أكدت الدراسة على أن سياسة نشر الثقافة البيئية من خلال التربية البيئية تؤكد على أهمية الوقاية، حتي للأجيال القادمة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، من خلال تكوين إطارات وأجيال أكثر وعيا بالبيئة ومخاطرها لتحمل مسؤولية حماية البيئة أو مسؤولية التصحيح البيئي.(صولة،٢٠١٨)

– **دراسة حنين مطرود** بعنوان "معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية"، خلصت الباحثة إلى أن التنمية المستدامة في مجتمع البحث تواجه بالعديد من المشكلات والتحديات يأتي في مقدمتها الفقر، وهو من وجهة نظر الباحثة مشكلة عالمية، إضافة إلى مشكلة الكثافة السكانية، وهو أمر يميز الدول العربية كافة، إضافة إلى ذلك هناك مشكلة التلوث، ومشكل التغيرات المناخية، والتصحر والجفاف.(مطرود،٢٠١٨)

- **دراسة على الجبوري** بعنوان "التنمية الصحية المستدامة: وهي دراسة تحليلية ركزت على مشاريع الرعاية الصحية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوضحت الدراسة أن الرعاية الصحية تسعى إلى توفير الخدمات الآمنة ذات الجودة العالية والمحافظة عليها، وفي الوقت نفسه تواجه صناعة الرعاية الصحية تحديا لخفض التكاليف

وتقليل تأثيرها السلبي على البيئة الطبيعية، بيد أن تحسين النوعية والسلامة يقترن عادة بزيادة التكاليف واستهلاك الموارد الطبيعية.(الجبوري،٢٠١٩)

- **دراسة مهدي البعاج** بعنوان "مفهوم التنمية المستدامة لدى طالبات المرحلة المتوسطة، وكشفت النتائج عن أن الطالبات ليس لديهن فهم ومعرفة لمفهوم التنمية المستدامة وهذا يدل على أن الطالبات لم يتلقين معلومات تعرفهن بأبعاد التنمية المستدامة، وأكدت الاختبارات الإحصائية أن هناك فروقاً بين المرحلة الأولى والثالثة لصالح المرحلة الثالثة أي أن المرحلة الثالثة لديهن فهم ومعرفة بمفهوم التنمية المستدامة، وقد يعود ذلك إلى النضج الذي وصلن إليه وكذلك المعلومات التي اكتسبنها في في تلك المرحلة. (البعاج،٢٠١٩)

- **دراسة سمير جعفر** بعنوان "التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر"، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تسعى إلى تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة إلا أن بنية الاقتصاد الوطني ومحدودية الفهم الجيد للتشريعات التي نصت عليها التنمية المستدامة والتوسع في إطارها خارج قطاع المحروقات، تشكل تحديات أمام تطبيق تلك الاستراتيجيات.(جعفر،٢٠١٩).

– دراسة سميحة طري بعنوان " التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"

خلصت الدارسة إلى عدد من النتائج أجملتها في أن الجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، منها مشكلات تتعلق بتلوث البيئة والناتج عن ارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحمل تلك الزيادة، أيضا المشكلات الخاصة بانعدام التكامل بين القطاعات الانتاجية، وتفاقم مشكلة البطالة وتدهور الدخل والقدرة الشرائية للأسر، وضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام استراتيجية محكمة. (طري،٢٠١٩)

–**دراسة إيناس الشيتي** بعنوان "دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة٢٠٣٠".وخلصت إلى العديد من النتائج منها: موافقة غالبية عينة الدراسة على بعض فقرات محاور جودة المستوى النوعي

للخريجين، وجودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع الاستشارية والعلمية، وأن تلك الأنشطة تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة وأيضا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. (الشيتي،٢٠٢٠،ص٥٣٧-٥٦١)

٤-٢ الدراسات الأجنبية:

-دراسة دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بعنوان "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: تحديات التنمية المستدامة" أوضحت الدراسة أن ثمة تحسناً عالميا في تحقيق الهدف العالمي للتنمية المستدامة المتعلق بخفض مستوى الفقر إلى النصف الأول من عام ٢٠١٠ حيث شهد العالم مكاسباً ملحوظة في الوصول إلى مصادر المياه المحسنة ومكافحة الملاريا والسل وتحسين ظروف سكان الأحياء الفقيرة والنهوض بالمرأة والالتحاق بالتعليم الابتدائي، ومع ذلك لا يزال أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، كلهم تقريبا يعانون من الجوع، وانتهت الدراسة إلى أنه يجب أن يظل القضاء على الفقر في صميم جدول أعمال التنمية الدولية(United Nations,2013)

- **دراسة ميرلنا ميسيمر** Missimer بعنوان "البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة" وهي أطروحة دكتوراه بمعهد بليكينج بالسويد، وقد خلصت الدارسة إلى أن التحديد الإجرائي لمفهوم الاستدامة الاجتماعية يتطلب الأخذ بمفاهيم النزاهة والتأثير والكفاءة والحياد والإصلاح، كما أوضحت النتائج أيضا أن الأخذ بالبعد الاجتماعي يساعد على التخطيط الجيد لأجل ضمان استدامة التنمية، وهو الأمر الذي يتطلب دائما تطوير الجوانب الاجتماعية، كما أوضحت النتائج أيضا تعقد الجوانب الاجتماعية، فى العمل مع تلك الجوانب وهو ما وصفته الباحثة بأنه معقد للغاية، وأن ذلك البعد قد لا يعكس الاهتمام بالجوانب البيئية بشكل مباشر ولكنه يفعل ذلك بطريقة أو بأخرى.(Missimer,2013)

- **دراسة جيزيل سليفا** Silva وآخرون بعنوان "مراجعة مفاهيمية لمصطلحات التنمية المستدامة"، وقد استهدف الباحثون تطوير دراسة نظرية حول المواقف المختلفة لمصطلحات التنمية المستدامة والاستدامة، وقد أوضح الباحثون أنه على الرغم من أن مفهوم الاستدامة قد تمت مناقشته إلى حد ما وقبوله بوصفه يجسد الفطرة السليمة، إلا أنه لا يتمتع بالدقة وهو الأمر الذي انتهى به إلى اكتسابه لمعاني مختلفة وأحيانا متناقضة.

وقد ترتب على ذلك من وجهة نظر الباحثين أن التصورات الأيديولوجية المتمايزة للتنمية المستدامة طرحت رؤي متعارضة حول البيئة ومختلف قضايا الاستدامة، فكل اتجاه أيديولوجي يعرض لموقفه من قضايا البيئة والاستدامة بما يعزز فلسفته ويضع حلولا إرشادية تتماشى ومنطوقه الأيديولوجي.(Sliva et all,2014)

-**دراسة بنيك جوزيف** Joseph بعنوان "الدراسات الاجتماعية وبناء القدرات البشرية من أجل الاستدامة" وهي دراسة تحليلية لحالة التنمية المستدامة في نيجيريا، وقد أوضح الباحث أن مفتاح نجاح أي دولة أو اقتصاد وطني في تحقيق الاستدامة يتوقف إلى حد كبير على جودة الموارد البشرية المتوفرة، وهو الأمر الذي يجعل التعويل على المقدرات المادية وحدها أمرا يبتعد كثيرا عن الواقع الحقيقي لمتطلبات التنمية المستدامة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الدراسات الاجتماعية تعد الأداة الحقيقية والوسيلة الأكثر فعالية لبناء القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة في نيجيريا، وأوصى الباحث من بين أمور كثيرة بمنح الدراسات الاجتماعية مكانة عالية في نظام التعليم.(Joseph,2015)

- **دراسة ليورا كلابر** Klapper وآخرون بعنوان "دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وقد أكدت الدراسة على أن الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عدد من الإجراءات حددها الباحثون في التالي:

أ. القضاء على الفقر المدقع، وهو أمر يتناسب مع الهدف الأول من الأهداف السبعة عشر التي وضعتها المؤسسات الدولية والتي تم الاتفاق عليها من قبل ١٩٣ دولة عام ٢٠١٥م.

ب. الحد من الجوع وتعزيز الأمن، ويمثل الهدف الثاني من المؤشرات السبعة عشر السابقة الإشارة إليها.

ج. تحقيق صحة جيدة ورفاهية (الهدف الثالث).

د. تعزيز جودة التعليم (الهدف الرابع)

ه. تعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)(Klapper et all,2016)

-**دراسة ماريا غارسيا فيجو** Feijoo وآخرون بعنوان "المراجعة المنهجية لهدف التنمية المستدامة"، استهدفت هذه الدراسة مراجعة الأهداف التنموية التي أعلنت عنها منظمات الأمم المتحدة عام ٢٠١٥م، والتي تمخض عنها صدور مؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر. أوضح الباحثون أن عام ٢٠١٥ شهد تعهد أكثر من ١٩٠ دولة بتحقيق ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام ٢٠٣٠ التي تهدف إلى ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية المستدامة، وإلى تعزيز السلام العالمي ودعت إلى تعهد المؤسسات العامة والشركات والمنظمات والأفراد إلى المساهمة في هذا التحدي.

وقد دعا هذا التحدي الباحثين إلى مراجعة منهجيات كليات إدارة الأعمال من حيث تأثيرهم على الخريجين وتساءلوا: ماذا تفعل هذه الكليات مع الخريجين لنشر أهداف التنمية المستدامة تلك؟، خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تتعلق بالدور الذي يجب أن تقوم به كليات إدارة الأعمال لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ترتبط تلك الأدوار في الغالب بإجراءات متعمقة لخلق الوعي وتعزيز التعاون بين التخصصات المتعددة مع أصحاب المصالح، والعمل على التماسك لأجل تعزيز القدرات لتحقيق الأهداف المستدامة، وتشكل إجراءات إنشاء الجمعيات الطلابية ودمج منهجيات جديدة للتدريس، وزيادة أنشطة الطلاب اللاصفية واتخاذ الإجراءات الأكثر أهمية والتي يجب أن تقوم بها كليات إدارة الأعمال من وجهة نظر الباحثين.(Feijoo et all,2020)

٥-التوجه النظري للدراسة (نظرية أقطاب النمو):

تعد نظرية أقطاب النمو **Growth Pole Theory** أحد النظريات المهمة في تفسير العملية التنموية بكافة أشكالها، وقد اتخذت مسميات متعددة منها مراكز النمو أو دوائر النمو، ولكن المسمى الأكثر انتشارا هو مسمى نظرية أقطاب النمو (الحيدري والعزاوي، ٢٠١٢، ص٦)

يعود أصل هذه النظرية إلى فرانسو بيرو في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك كمحاولة منه لتفسير عمليات النمو التي تجرى على مستوى الأقاليم الاقتصادية

والجغرافية، وقد انطلق فيها من فكرة أساسية مؤداها أنه يجب تتوافر خصائص وأسباب النمو كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التي تجعل كقطب أو محور لعملية التنمية (خضر، ٢٠٢٠، ص٤) و(عيسى،٢٠٢٢،ص٢-٣).

وترى هذه النظرية أن الواقع الأساسي للتنمية المكانية والاقتصادية هو أن النمو لا يظهر في كل مكان في وقت واحد، بل يظهر ضمن نقاط أو أقطاب تنموية وبشدة متغيرة (السقا واخرون،٢٠١٨،ص٢٣) إحداث النمو بوجه عام في المجتمع يتم من خلال أسلوب غير متوازن، أي إحداث النمو من خلال التركيز على عدد محدد من الأنشطة وفي أماكن معينة من الدولة، وذلك بالنظر إلى أن إمكانيات الدول النامية لا تسمح لها بدفع عمليات الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصادية في وقت واحد وفي كافة أقاليم الدولة، وبرروا ذلك بأن النمو لا يظهر في كل مكان في وقت واحد، ولكن يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متنوعة وينتشر خلال قنوات متفرعة، ليظهر تأثيره على الاقتصاد ككل، وبذلك فإن عملية النمو بين الأقاليم تكون دائما غير متوازنة (Sycz,2016,p.18-19)

هذا، وقد عرف بيرو النمو على أنه مجموعة من الأنشطة تولد نموا ديناميكيا في الاقتصاد كنتيجة للعلاقات التبادلية بينها وبين الصناعة أو النشاط القائد، كما أن قطر النمو حسب بيرو يتميز بقدرته على التأثير، حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المجال العالمي أيضا، ولكنه يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حد أدني من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو(مصطفي،٢٠١١،ص٤٧٠)

وتعد فكرة النشاط القائد من الأفكار الأساسية في هذه النظرية، وتشير إلى أن عملية التنمية تعتمد بشكل أساسي على إحداث تغيير في جانب معين من جوانب المجتمع في حيز جغرافي معين، ومن ثم فإن الاستثمار في هذا الجانب الحيز الجغرافي من شأنه أن يحدث نمو متراكم وممتد في جوانب أخرى في المجتمع، فالقيام باستثمارات في القطاعات الاستراتيجية يؤدي إلى خلق استثمارات أخرى ويمهد الطريق للتنمية (عبدالعلي،٢٠١٧،ص١٤)

ويعد مفهوم قطب النمو Growth Pole من المفاهيم المركزية في النظرية، وهو مفهوم يشير إلى توطين مجموعة من الأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية واقتصادية في حيز متجانس وتمتد أثاره التنموية إلى المناطق المحيطة به، بحيث ينمو وينمي هذه المناطق ويساهم في تحقيق أهداف على المستوى القومي (Bele and Paven,2017,p.211)

كما يعد مفهوم مراكز النمو Growth Centre من المفاهيم المهمة أيضا في البناء المعرفي للنظرية، وهو يشير إلى توطين مجموعة من الأنشطة في حيز محدد وآثاره محلية فقط، وتقتصر على الإقليم الذي يوجد به، ويمكن تمييز هذه المراكز من خلال موقعها الجغرافي ودورها الوظيفي وقدرتها على تحقيق النمو (عناني، ٢٠٠٦، ص٣٣)

المفهوم الثالث في هذه النظرية هو مفهوم نقطة النمو Point of Development وهو يشير إلى توطين مجموعة من الأنشطة في حيز محدود متجانس وآثاره محدودة ولا تتعدي المنطقة التي يقع بها (Perroux,2019,p.6).

ويعد مفهوم محاور النمو Axes Growth المفهوم الأخير في هذه النظرية، ويشير إلى أن محاور النمو تتكون من سلسلة من النقاط أو أقطاب النمو التي تربطها علاقات تكاملية نتيجة وجودها على محور نقل رئيسي (Kmoarovskiy and Bondaruk,2013,p.32).

وقد لاقت نظرية أقطاب النمو قبول واسع من قبل الباحثين في عدد من التخصصات الاجتماعية فضلاً عن الجغرافيا البشرية والتخطيط العمراني، من أهم الطروحات التي قدمت في هذه الصدد طروحات جاك بوديفيل Jacques Boudeville التي قام بتوضيح موضوع أقطاب النمو على أنها مجموعة من الصناعات الحضرية المحفزة على التطور والتنمية الاقتصادية والحضرية في مناطقها التابعة (بوديفيل،٢٠٠٠).

سادسا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي سوف تبحثه الطالبة والذي سيركز على السياسات الاجتماعية ودورها في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في الريف المصري، فإن الدراسة الحالية تقع ضمن نطاق الدراسات الوصفية التحليلية، حيث إنها ستركز على

وصف دور أحد البرامج التي تندرج تحت السياسات الاجتماعية (برامج حياة كريمة) في دعم وتعزز مؤشرات التنمية المستدامة.

٢- منهج الدراسة:

بالنظر إلى أهداف الدراسة وطبيعة الموضوع الوصفية، فقد اعتمدت الباحثة بشكل كلي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، بوصفه أحد أهم المناهج التي تستخدم في الدراسات الوصفية، وسوف يتم تطويع المسح من خلال الإجراءات التالية:

أ. وصف المؤشرات الدالة على دور برنامج حياة كريمة في تحقق أهداف التنمية المستدامة.

ب. تحديد ووصف المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة.

ت. وصف أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة.

ث. الوصول إلى عدد من المقترحات التي من شأنها أن تعزز من فعالية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقق أهداف التنمية المستدامة.

٣-أداة الدراسة وإجراءات تصميمها:

اعتمدت الباحثة لأجل حصولها على البيانات الميدانية على أداة الاستبيان، بوصفها من أكثر الأدوات شهرة واستخداما تحت مظلة منهج المسح الاجتماعي، ويعود ذلك إلى طبيعة البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال المسح. وقد قامت الباحثة بتصميم استبيان، وقد مرت هذه العملية بالمراحل التالية:

٣-١ بناء الأداة:

أ. **تصميم الاستبيان في شكله الأولى:** استعانت الباحثة بالدراسات السابقة والتقارير الدولية لأجل وضع الاستبيان في شكله الأولي، ومن الدراسات المهمة التي ساعدت الباحثة في هذه الخطوة: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٢٠)، و(الجبوري،٢٠١٩)، و(السيد،٢٠٠٠)، و(البعاج،٢٠١٩)، و(جعفر،٢٠١٩).

ب. مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد التي سبق تحديدها في مشكلة الدراسة والمؤشرات الإجرائية الدالة على مفهوم التنمية المستدامة، جاءت الاستبانة في شكلها الأولى تتكون من البنود التالية:

أ. بند البيانات الأولية التي تشمل: النوع، جهة العمل، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي.

ب. المحور الأول: مؤشرات التنمية المستدامة التي يدعمها برنامج حياة كريمة. (١٧ عبارة).

ت. المحور الثاني: **المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة** (٢٤ عبارة).

ث. المحور الثالث: أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة (١٣ عبارة).

ج. المحور الرابع: المقترحات التي يمكن أن تعزز من فاعلية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (١٠ عبارات).

٣-٢ صدق الأداة:

اعتمدت الباحثة في قياسها لصدق الاستبيان على أسلوبين، وهما :

أ. **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)**

حيث قامت الباحثة بعرض الاستبيان على عدد من المتخصصين، وبلغ عدد المحكمين (٧) ، وقد أسفرت هذه العملية على عدد من التعديلات والملاحظات، التزمت الباحثة بها، وقد ابقت الباحثة على العبارات التي تخطت نسبة اتفاق المحكمين عليها ٨٥%.

ب. صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

لقياس صدق الاتساق الداخلي اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين أبعاد الاستبيان، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (١) صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان (ن=٣٠)

	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الرابع
البعد الأول	-			
البعد الثاني	.789**	-		
البعد الثالث	.801**	.655**	-	
البعد الرابع	.842**	.623**	.766**	-
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

توضح بيانات الجدول رقم (١) أن كافة معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبانة الأربعة جاءت دالة إحصائيا عند مستوي معنوي بلغ (٠.٠١)، وهو ما يعني أن الاستبيان الذي اعتمدت عليه الباحثة يتسم بدرجة عالية من صدق الارتباط، ويؤهله للحصول على البيانات المطلوبة.

٣-٣ ثبات الاستبيان:

وللتأكد من ثبات الاستبيان استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (٢) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المتغيرات	الفاكرونباخ
المحور الأول	٠.٧٧١
المحور الثاني	٠.٨٤٥
المحور الثالث	٠.٧٦١
المحور الرابع	٠.٨٠٥
الدرجة الكلية للثبات	٠.٧٩٥

بلغت معاملات الفاكرونباخ قيمة تتراوح بين ٠.٧٦١ إلى ٠.٨٤٥ وهي قيم جيـــدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على الاستبانة من ناحية الثبات.

٤- مجالات الدراسة:

أ. المجال المكاني: تم تطبيق الدراسة في محافظة المنوفية.

ب. المجال البشري: تم تطبيق الدراسة الميدانية على العاملين بثلاثة جهات وهي: ديوان عام محافظة المنوفية، مديرية الشؤون الاجتماعية، العاملين بالمشروعات ذات الصلة ببرنامج حياة كريمة.

ت. المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من أول شهر مايو إلى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٢.

٥- عينة الدارسة وأهم خصائصها

اعتمدت الباحثة على أسلوب المعاينة الغرضية، حيث قامت بتطبيق الدراسة الميدانية على عينة تم سحبها من الجمهور السابق الإشارة إليه في المجال البشري، من خلال أسلوب المعاينة الميسرة، وقد بلغ حجم العينة (٢١٠ مفردة) توزعت على ثلاث جهات تم تحديدها سابقا في المجال المكاني. وفيما يلي تعرض الباحث لأهم خصائص عينة البحث وفقا للتحليل الإحصائي:

جدول (٣) أهم خصائص عينة البحث

البيان	الاستجابات	التكرارات	النسبة المئوية%
١-توزيع العينة حسب النوع	ذكر	١٦٠	٧٦.٢
	أنثى	٥٠	٢٣.٨
٢-توزيع العينة حسب جهة العمل	ديوان عام محافظة المنوفية	١٠٠	٤٧.٦
	مديرية الشؤون الاجتماعية بالمنوفية	٦٠	٢٨.٦
	المشروعات ذات الصلة بحياة كريمة	٥٠	٢٣.٨
٣-سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	٣٠	١٤.٣
	من ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة	١١٠	٥٢.٤
	من ٢٠ سنة فأكثر	٧٠	٣٣.٣
٤- المستوى التعليمي	متوسط	٣٥	١٦.٧
	جامعي	١٥٠	٧١.٤
	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	٢٥	١١.٩

توضح بيانات الجدول السابق أهم خصائص عينة البحث على النحو التالي:

أ. توزعت عينة البحث حسب النوع بواقع ٧٦.٢% للذكور و٢٣.٨% للإناث.

ب. توزعت عينة الدراسة حسب جهة العمل بواقع ٤٧.٦% للعاملين بديوان عام محافظة المنوفية، و٢٨.٦% للعاملين بمديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة، و٢٣.٨% للعاملين بالمشروعات ذات الصلة ببرامج حياة كريمة.

ت. توزعت عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بواقع ٥٢.٤% للتي تقع خبرتهم ما بين عشرة إلى أقل من عشرين عام، و٣٣.٣% للذين تزيد خبرتهم عن العشرين عام، و١٤.٣% للذيت تقل خبرتهم عن العشرة أعوام.

ث. توزعت عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي بواقع ٧١.٤% للتعليم الجامعي، و١٦.٧% للتعليم المتوسط، و١١.٩% للدراسات العليا.

٦- التحليل الاحصائي للبيانات الميدانية:

٦-١ المعاملات الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الباحثة على الاختبارات الاحصائية التالية:

أ. التكرارات والنسب المئوية.

ب. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس الحد القطعي للعبارات.

ت. معامل بيرسون لقياس درجة صدق الأداة.

ث. معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الأداة .

٦-٢ المعالجات الإحصائية للبيانات وحساب درجة القطع :

لمعالجة الإحصائية لعبارات الاستبيان وحساب الوسط المرجح: قامت الباحثة بوضع الاستجابات وفقا لنمط ليكارت الخماسي يبدأ بـــــ " أوافق بشدة " = (٥)، وينتهي بـــــــ" أرفض بشدة"(١). ويوضح الجدول التالي درجة القطع لكل مستوى من مستويات الإجابة:

جدول (4) درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الاجابة

الوسط المرجح	النسبة المئوية المناظرة	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
من ١ الى ١.٧٩	٢٠ إلى ٣٥.٩	لا يحدث مطلقاً	أرفض بشدة	منخفض للغاية
من ١.٨٠ الى ٢.٥٩	٣٦ إلى ٥١.٩	لا يحدث	أرفض	منخفض
من ٢.٦٠ الى ٣.٣٩	٥٢ إلى ٦٧.٩	يحدث احياناً	محـايد	متوسط
من ٣.٤٠ الى ٤.١٩	٦٨ إلى ٨٣.٩%	يحدث غالباً	أوافق	مرتفع
من ٤.٢٠ الى ٥	من ٨٤ إلى ١٠٠%	يحدث بكثرة	أوافق بشدة	مرتفع للغاية

يوضح الجدول السابق أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (١-٢-٣-٤-٥) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

سابعا- نتائج الدراسة الميدانية:

١- النتائج الخاصة بالسؤال الأول: ما درجة مساهمة برنامج حياة الكريمة في دعم وتحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة؟

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة هناك سبعة عشر مؤشرات لقياس التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الباحثة بشكل أساسي في تحديدها الإجرائي لمفهوم التنمية المستدامة على هذا التحديد من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(الأمم المتحد، الجمعية العامة،٢٠١٥)، وقد خصصت الباحثة الجزء الأول من الاستبيان لقياس دور برنامج حياة كريمة في دعم وتحقيق هذه المؤشرات، والجدول التالي يوضح نتيجة الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

جدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة لدرجة مساهمة برنامج حياة كريمة في دعم وتحقق المؤشرات الدولية لتنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تساعد مشروعات برنامج حياة كريمة في القضاء على الفقر	4.890	.4724
٢	تعمل مشروعات برنامج حياة كريمة على القضاء على الجوع	4.781	.5365
٣	تعزز مشروعات برنامج حياة كريمة الصحة الجيدة لأفراد المجتمع	4.803	.5272
٤	تساهم مشروعات برنامج حياة كريمة في دعم التعليم وتحقيق التعليم الجيد	4.872	.4823
٥	تعزز مشروعات برنامج حياة كريمة المساواة بين الجنسين	4.858	.4739
٦	تدعم مشروعات حياة كريمة النمو الاقتصادي	4.773	.5472
٧	تعزز مشروعا برنامج حياة كريمة الصناعة والابتكار	2.521	1.214
٨	توفر مشروعات برنامج حياة كريمة المياه النظيفة الصحية	4.753	.5662
٩	يعمل برنامج حياة كريمة على الحد من أوجه عدم العدالة	2.321	1.412
١٠	تعزز مشروعات برنامج حياة كريمة التوجه نحو المدن والمجتمعات المحلية المستدامة	2.214	1.521
١١	تعمل مشروعات برنامج حياة كريمة على تحقيق الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	2.002	1.911
١٢	تنعكس مشروعات البرنامج بشكل إيجابي على العمل المناخي	2.124	1.741
١٣	تحافظ مشروعات البرنامج على المياه	4.733	.5714
١٤	تدعم مشروعات برنامج حياة كريمة المحافظة على البيئة	4.621	.6841
١٥	تساعد مشروعات البرنامج على زيادة فاعلية مؤسسات الدولة	4.703	.6451
١٦	يعقد برنامج حياة كريمة الكثير من المشاركات مع الجهات والمؤسسات	4.521	.721
١٧	يدعم برنامج حياة كريمة إتاحة الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	2.012	1.841
	الدرجة الكلية	3.853	.6201

توضح بيانات الجدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة البحث لدرجة مساهمة برنامج حياة كريمة في دعم وتحقق مؤشرات التنمية المستدامة، وتظهر البيانات أن هناك سبعة عشر مؤشرا للتنمية المستدامة، كما توضح البيانات أيضا ووفقا لدرجة الحد القطعي أن هناك أحد عشر مؤشرا من تلك المؤشرات جاءت عند مستوى (مرتفع للغاية) حيث زاد المتوسط الحسابي لكل مؤشر عن (٤.٢٠) في حين أن باقي المؤشرات وعددها ستة، جاءت عند مستوى (منخفض) إذ تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (١.٨٠ إلى ٢.٥٩).

ومن البيانات السابقة يمكن للباحثة القول بأن درجة مساهمة برنامج حياة كريمة في تحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة جاء مرتفعا، وهو ما أكده المتوسط الحسابي العام لهذا البعد من الدراسة، والذي جاء عند مستوى (مرتفع) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٥).

هذا؛ وقد جاء ترتيب المؤشرات الدالة على دور برنامج حياة كريمة في تحقيق درجة مرتفعة لمؤشرات التنمية المستدامة _وفقا للمتوسط الحسابي_ على النحو التالي: في الترتيب الأول جاء مؤشر القضاء على الفقر بمتوسط حسابي (٤.٨٩)، يليه في الترتيب الثاني مؤشر دعم التعليم وتحقيق التعليم الجيد بمتوسط حسابي (٤.٨٧)، يليه في الترتيب الثالث مؤشر المساواة بين الجنسين بمتوسط حسابي (٤.٨٥)، وفي الترتيب الرابع جاء مؤشر تعزيز الصحة الجيدة لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٤.٨٠)، وفي الترتيب الخامس جاء مؤشر القضاء على الجوع بمتوسط حسابي (٤.٧٨)، وفي الترتيب السادس جاء مؤشر دعم النمو الاقتصادي بمتوسط حسابي (٤.٧٧)، وفي الترتيب السابع جاء مؤشر توفير المياه النظيفة الصحية بمتوسط حسابي (٤.٧٥)، وفي الترتيب الثامن جاء مؤشر المحافظة على المياه بمتوسط حسابي (٤.٧٣)، وفي الترتيب التاسع جاء مؤشر زيادة فاعلية مؤسسات الدولية بمتوسط حسابي (٤.٧٠)، وفي الترتيب العاشر جاء مؤشر المحافظة على البيئة بمتوسط حسابي (٤.٦٢)، وفي الترتيب الحادي عشر جاء مؤشر المشاركات مع الجهات والمؤسسات بمتوسط حسابي (٤.٥٢).

أما المؤشرات التي حصلت على مستوى (متوسط) فهي على التوالي: تعزيز الصناعة الابتكار، الحد من أوجه عدم العدالة، التوجه نحو المدن والمجتمعات المحلية المستدامة،

العمل الإيجابي فيما يتعلق بالمناخ، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، تحقيق الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. حيث حصلت كافة هذه المؤشرات على متوسط حسابي يتراوح ما بين (١.٨٠ إلى ٢.٥٩).

ومن زاوية التحليل السوسيولوجي يمكن فهم هذا التباين في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمؤشرات التنمية المستدامة في ضوء مقولات نظرية أقطاب النمو، فالملاحظة الأساسية هي تنوع مؤشرات التنمية المستدامة والتي يمكن تصنيفها إلى عدد من القطاعات، يحدث النمو في تلك القطاعات بشكل غير متوازن، من خلال التركيز على عدد محدد من الأنشطة وفي أماكن معينة من الدولة، على النحو الذي ستوضحه النتائج في الجزء التالي من الدراسة الميدانية.

كما يعد مفهوم محاور النمو من المفاهيم المهمة التي يمكن أن تساعدنا في تباين درجات مساهمة برنامج حياة كريمة في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، فالملاحظ هنا أن البرنامج كان ذا فاعلية كبيرة في بعض المؤشرات، في حين أنه جاء منخفض في مؤشرات أخرى، ويمكن النظر إلى المؤشرات التي من النوع الأول (ذات التقدير المرتفع للغاية) بوصفها تمثل محاور النمو التي يمكن أن تقود باقي المؤشرات في مجتمع البحث، القول بمعنى آخر أن الارتقاء ببعض مؤشرات التنمية المستدامة من شأنها أن يحدث نمو في المؤشرات الأخرى، وهنا تعود الباحثة لمفهوم النشاط القائد في نظرية أقطاب النمو، فثمة مجالات ومؤشرات نشط فيها برنامج حياة كريمة أكثر من غيرها، ويمكن النظر إلى تلك المجالات بوصفها مجالات قائدة من شأن العمل عليها أن يحدث تغييرا جذريا في مؤشرات أخرى على المدى الطويل.

٢- نتائج السؤال الثاني : ما أهم المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة؟

لكي يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، انطلق البرنامج من أجندة تتضمن العديد من المشروعات الموجهة نحو خدمة المجتمع، وقد تنوعت تلك المشروعات بتنوع الحاجات المجتمعية، بعضها موجه للحياة الاقتصادية والبعض الأخر موجه للتنمية الاقتصادية، فضلا عن تعزيز فرص الحياة

الاجتماعية وحماية البيئة والعديد من المجالات الأخرى، وهنا تعرض الباحثة لنتائج الدراسة الميدانية التي تحدد أهم المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة بدعم وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة وفقا للجدول التالي:

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية لاهم المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	النسب / المجالات	تمت		جاري العمل		في الخطة		المجموع	
		تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %
١	مشروعات تتعلق بتوفير مياه نظيفة (إنشاء محطات مياه)	١٣٠	٦١.٩	٤٥	٢١.٥	٣٥	١٦.٦	٢١٠	%١٠٠
٢	مشروعات تتعلق بالصرف الصحي (مد وتدعيم شبكات تغطيه)	١٢٠	٥٧.١	٥٠	٢٣.٨	٤٠	١٩.١	٢١٠	%١٠٠
٣	مشروعات تتعلق بالكهرباء	١٣٤	٦٣.٨	٥٠	٢٣.٨	٢٦	١٢.٤	٢١٠	%١٠٠
٤	مشروعات رصف وتمهيد الطرق	٩٦	٤٥.٧	٢٠	٩.٥	٩٤	٤٤.٨	٢١٠	%١٠٠
٥	مشروعات تظهير الترع والمصارف	١١٠	٥٢.٤	٣٠	١٤.٢	٧٠	٣٣.٣	٢١٠	%١٠٠
٦	مشروعات تبطين الترع والمصارف للحفاظ على المياه	١١٠	٥٢.٤	٢٥	١١.٩	٧٥	٣٥.٧	٢١٠	%١٠٠
٧	مشروعات ترميم وتطوير مدارس قائمة	١٠٨	٥١.٤	٣٣	١٥.٧	٦٩	٣٢.٩	٢١٠	%١٠٠
٨	مشروعات إنشاء مدارس جديدة	٩٥	٤٥.٢	٤٠	١٩.١	٧٥	٣٥.٧	٢١٠	%١٠٠
٩	مشروعات إنشاء نوادي ومراكز رياضية	٨٠	٣٨.٠	٤٠	١٩.١	٩٠	٤٢.٨	٢١٠	%١٠٠
١٠	مشروعات دعم الوحدات الصحية والمستشفيات	١١٣	٥٣.٨	٢٨	١٣.٣	٦٩	٣٢.٩	٢١٠	%١٠٠

م	النسب / المجالات	تمت		جاري العمل		في الخطة		المجموع	
		تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %
١١	مشروعات لدعم تطوير المساكن	٠	٠	٠	٠	٢١٠	١٠٠	٢١٠	%١٠٠
١٢	مشروعات توفير خدمات حكومية	٨٩	٤٢.٤	٢١	١٠.٠	١٠٠	٤٧.٦	٢١٠	%١٠٠
١٣	مشروعات تنمية الثروة السمكية	٠	٠	٧٨	٣٧.١	١٣٢	٦٢.٩	٢١٠	%١٠٠
١٤	مشروعات تشييد الكباري	٨٧	٤١.٤	٢٣	١٠٠	١٠٠	٤٧.٦	٢١٠	%١٠٠
١٥	مشروعات تدريب وتأهيل وتشغيل القادرين على العمل	٠	٠	٢٠	٩.٥	١٩٠	٩٠.٥	٢١٠	%١٠٠
١٦	بناء أسقف ورفع كفاءة المنازل وتوصيل الخدمات لها	٠	٠	٣٠	١٤.٢	١٨٠	٨٥.٨	٢١٠	%١٠٠
١٧	توفير سكن كريم للفئات الأولى بالرعاية	٨٨	٤١.٩	٤٠	١٩.٠	٨٢	٣٩.١	٢١٠	%١٠٠
١٨	مشروعات صناعات صغيرة (المجمعات الحرفية)	٨٥	٤٠.٥	٣٥	١٦.٧	٩٠	٤٢.٨	٢١٠	%١٠٠
١٩	خدمات طبية متنوعة	٧٥	٣٥.٧	٦٠	٢٨.٦	٧٥	٣٥.٧	٢١٠	%١٠٠
٢٠	مساعدات للأسر الفقيرة (بطاطين، مفروشات، سلات طعام)	١٠٢	٤٨.٦	٥٠	٢٣.٨	٥٨	٢٧.٦	٢١٠	%١٠٠
٢١	سداد ديون الغارمات	٨٤	٤٠.٠	٥٠	٢٣.٨	٧٦	٣٦.٢	٢١٠	%١٠٠
٢٢	تجهيز عرايس وزواج يتيمات	١٠٩	٥١.٩	٥٠	٢٣.٨	٥١	٢٤.٣	٢١٠	%١٠٠
٢٣	مشروعات موجهة للحياة الثقافية (مكتبات، فصول متنقلة..الخ)	٨٥	٤٠.٥	٤٠	١٩.١	٨٥	٤٠.٤	٢١٠	%١٠٠

تظهر بيانات الجدول (٦) نتائج الدراسة الميدانية لأهم المجالات التي من خلالها يقوم برنامج حياة كريمة بدعم مؤشرات التنمية المستدامة في مجتمع البحث، وتظهر هذه البيانات أن هناك ثلاثة وعشرون مجالا يعمل برنامج حياة كريمة من خلاله على دعم وتنمية مؤشرات التنمية المستدامة السابق الإشارة إليها.

ووفقا للبيانات السابقة هناك ثمانية مجالات حصلت على أعلى نسب مئوية بالنسبة للمشروعات التي تم تنفيذها بالفعل، حيث تخطت نسبة تقديرات العينة لتلك المشروعات عن نصف حجم العينة الإجمالي، جاء في مقدمتها المشروعات التي تتعلق بالكهرباء بنسبة مئوية بلغت ٦٣.٨%، يليها مشروعات تتعلق بتوفير المياه النظيفة بنسبة بلغت ٦١.٩%، ثم في الترتيب الثالث مشروعات تتعلق بالصرف الصحي بنسبة بلغت ٥٧.١%، وفي الترتيب الرابع جاءت مشروعات تطهير الترع والمصارف ومشرعات تبطين الترع والمصارف للحفاظ على المياه بمتوسط حسابي بلغ ٥٢.٤% لكل منهما على حدة، وفي الترتيب الخامس جات مبادرات تجهيز العرائس وزواج اليتيمات بنسبة مئوية بلغت ٥١.٩%، وفي الترتيب السادس جاءت مشروعات ترميم وتطوير المدارس القائمة بالفعل بنسبة مئوية بلغت ٥١.٤%.

المجموعة الثانية من المجالات ضمت إحدى عشر مجالات جاء في مقدمتها في الترتيب السابع مشروعات الأسر الفقيرة (بطاطين، مفروشات، سلات طعام ... الخ) بنسبة مئوية بلغت ٤٨.٦%، يليها في الترتيب الثامن مشروعات رصف وتمهيد الطريق بنسبة ٤٥.٧%، يليها في الترتيب التاسع مشروعات إنشاء مدارس جديدة بنسبة ٤٥.٢%، وفي الترتيب العاشر جاءت مشروعات توفير خدمات حكومية بنسبة بلغت ٤٢.٤%، وفي الترتيب الحادي عشر جاءت مشروعات توفير سكن كريم للفئات الأولي بالرعاية بنسبة بلغت ٤١.٩%، وفي الترتيب الثاني عشر جاءت مشروعات تشييد الكباري بنسبة ٤١.٤%، وفي الترتيب الثالث عشر جاءت مشروعات الصناعات الصغيرة (المجمعات الحرفية)، ومشروعات موجهة للحياة الثقافية (مكتبات، فصول متنقلة ...الخ) بنسبة ٤٠.٥% لكل منهما على حدة، وفي الترتيب الرابع عشر جاءت مشروعات سداد ديون الغارمات بنسبة بلغت ٤٠%، ثم وفي الترتيب الخامس عشر جاءت مشروعات إنشاء

نوادي ومراكز رياضية بنسبة ٣٨%، ثم وفي الترتيب السادس عشر والأخير جاءت المشروعات الطبية بنسبة ٣٥.٧%.

تظهر البيانات أيضا أن هناك بعض المجالات مازالت مشروعاتها جاري العمل عليها أو قيد التنفيذ، من المشروعات الجاري العمل عليها: مشروعات تنمية الثروة السمكية بنسبة ٣٧.١% ومشروعات تدريب وتأهيل وتشغيل القادرين على العمل بنسبة ٩.٥% ومشروعات بناء أسقف ورفع كفاءة المنازل وتوصيل الخدمات لها بنسبة ١٤.٢%.

ومن مراجعة المشروعات السابقة يمكن للباحثة تصنيفها إلى عدة مجالات ذات صلة وثيقة بمؤشرات التنمية المستدامة على النحو التالي:

أ. مجالات ومشروعات ذات صلة بمؤشري البيئة والحفاظ على المياه مثل: ومشروعات الصرف الصحي، مشروعات تظهير الترع والمصاريف، ومشروعات تبطين الترع والمصارف للحفاظ على المياه،

ب. مجالات ومشروعات ذات صلة بمؤشر المياه النظيفة الصحية، مثل مشروعات إنشاء محطات المياه

ج. مجالات ومشروعات ذات صلة بمؤشري القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم العدالة: مثل مبادرات ومشروعات الأسر الفقيرة، ومشروعات توفير السكن للفئات الأولى بالرعاية، ومشرعات تجهيز العرائس واليتيمات، ومبادرات سداد ديون الغارمات.

د. مجالات ومشروعات ذات صلة بمؤشر النمو الاقتصادي، مثل: مشروعات التوسع في تحسين الطاقة الكهربائية، ومشروعات الصناعات الصغيرة، ومشروعات تدريب وتأهيل وتشغيل القادرين على العمل.

ه. مجالات ومشروعات ذات صلة بمؤشر الصحة الجيدة لأفراد المجتمع، مثل: مشروعات دعم الوحدات الصحية والمستشفيات، ومشروعات دعم الخدمات الطبية المتنوعة.

و. مشروعات ذات صلة بمؤشر استدامة المجتمعات والمدن، مثل: مشروعات رصف الطرق وتمهيدها، ومشروعات تشييد الكباري، ومشروعات تطوير ودعم المساكن.

ح. مشروعات ذات علاقة بمؤشر دعم التعليم، مثل: مشروعات ترميم وتطوير المدارس القائمة، مشروعات إنشاء مدارس جديدة.

ط. مشروعات ذات صلة بالمساواة بين الجنسين، مثل: المشروعات الثقافية التي تستهدف رفع الوعي المجتمعي (مثل مشروعات المكتبات والفصول المتنقلة)، مشروعات إنشاء نوادي ومراكز رياضية.

ووفقا لنظرية أقطاب النمو يمكن فهم التقسيم السابق الذي كشفت عنه النتائج الميدانية من زاويتين، الأولى، أن المجالات أو المشروعات التي يقوم على تنفيذها برنامج حياة كريمة والتي تستهدف مؤشرات التنمية المستدامة، هذه المجالات أو المشروعات تتم على مراحل ثلاثة: في الخطة، قيد التنفيذ، أو نفذت بالفعل، ومن ثم فإن هناك في أرض الواقع ما أطلقت عليه النظرية قطب النمو من جهة ومركز النمو من جهة أخرى، يتجسد مفهوم قطب النمو من خلال تركيز مشروعات حياة كريمة على جوانب معينة في المجتمع، بعضها تم إنجاز المشروعات المرتبطة به بالفعل، والبعض الأخر قيد التنفيذ أو في الخطة المستقبلية للبرنامج، ومن ثم يمكن القول وفقا لرؤية النظرية أن برنامج حياة كريمة يستهدف بعض الأنشطة غير المتجانسة يمكن أن تمتد أثارها التنموية إلى المناطق المحية بها، وهنا ننتقل للزاوية الثانية، فعلى أرض الواقع فإن مجتمع البحث (محافظة المنوفية) اختلفت فيه عملية تنفيذ المشروعات من منطقة إلى أخرى، فهناك بعض المناطق التي تم فيها بالفعل عدد كبير من المشروعات التي تستهدف مؤشرات التنمية المستدامة، في حين أن هناك مناطق أخرى قيد التنفيذ أو الإجراء، وهناك ثالثا مناطق مدرجة في الخطة ولكن لم يبدأ العمل فيها بعد.

٣- نتائج السؤال الثالث: ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة ؟

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة لأهم التحديات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة

م	التحديات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	ضعف الميزانيات المخصصة للبرنامج	4.407	.6942
٢	الاستمرار في الزيادة السكانية	4.900	.4125
٣	تدني مساهمة القطاع الخاص في العمل التنموي بوجه عام	4.538	.6451
٤	تدني مستوى الوعي بقضايا الاستدامة من قبل المواطنين	4.501	.6514
٥	إحجام المواطنين عن المشاركة في العمل التطوعي	4.427	.6744
٦	استمرار بعض مشكلات تعليم المرأة	2.154	1.421
٧	الخلل الحادث بين مخرجات التعليم وسوق العمل	4.482	.6647
٨	استمرار بعض الأنشطة المضرة بالبيئة	4.562	.6251
٩	تدني مساهمة أفراد المجتمع لدعم المشروعات (التبرعات)	3.384	.7678
١٠	الاستثمارات المنخفضة في كثير من القطاعات المهمة	4.384	.7416
١١	الخلل في التوزيع السكاني مما يسبب ضغط على الموارد البيئية	4.821	.4232
١٢	العقبات والعراقيل الإدارية في تنفيذ المشروعات	4.791	.5214

توضح بيانات الجدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة البحث لأهم التحديات التي تواجه تطبيق برنامج حياة كريمة، وتظهر البيانات أن هناك اثنى عشر تحديا يواجه هذا البرنامج، كما توضح البيانات أيضا ووفقا لدرجة الحد القطعي أن هناك عشرة من تلك التحديات جاءت عند مستوى (مرتفع للغاية) حيث زادت

المتوسط الحسابي لكل مؤشر عن (٤.٢٠) في حين أن هناك تحدي واحد فقط جاء عند مستوى (متوسط) ، وآخر جاء عند مستوى (ضعيف).

ووفقا للمتوسط الحسابي جاءت تلك الصعوبات مرتبة من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي: في الترتيب الأول جاء تحدي الزيادة السكانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٩٠)، يليه في الترتيب الثاني تحدي الخلل في التوزيع السكاني الذي يسبب ضغط على الموارد البيئية بمتوسط حسابي(٤.٨٢)، وفي الترتيب الثالث جاء تحدي العقبات والعراقيل الإدارية في تنفيذ المشروعات بمتوسط حسابي (٤.٧٩)، يليه استمرار بعض الأنشطة المضرة بالبيئة بمتوسط حسابي(٤.٥٦)، وفي الترتيب الخامس جاء تحدي تدني مساهمة القطاع الخاص في العمل التنموي بوجه عام بمتوسط حسابي (٤.٥٣)، وفي الترتيب السادس جاء تحدي تدني مستوى الوعي بقضايا الاستدامة من قبل المواطنين بمتوسط حسابي (٤.٥٠)، وفي الترتيب السابع جاء تحدي الخل الحادث بين مخرجات التعليم وسوق العمل بمتوسط حسابي (٤.٤٨)، ثم وفي الترتيب الثامن جاء تحدي إحجام المواطنين عن المشاركة في العمل التطوعي بمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وفي الترتيب التاسع جاء تحدي ضعف الميزانيات المخصصة لمشروعات البرنامج بمتوسط حسابي (٤.٤٠)، وفي الترتيب العاشر جاء تحدي الاستثمارات المنخفضة في كثير من القطاعات المهمة بمتوسط حسابي (٤.٣٨).

٤- نتائج السؤال الرابع: ما أهم المقترحات التي يمكن أن تعزز من فعالية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة المقترحات التي يمكن أن تعزز من فعالية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تظافر وتكاتف كافة أجهزة الدولة الحكومية للمساهمة في مشروعات البرنامج	4.851	.4354
٢	دعوة مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في مبادرات البرنامج	4.706	.4553
٣	زيادة وعي المواطنين بأهداف البرنامج لضمان مشاركتهم الفعالة في دعمه	4.813	.4789
٤	العمل على موائمة التعليم بحاجات سوق العمل	4.490	.5684
٥	نقل أي أأشطة مضرة بالبيئة عن الحيز العمراني للسكن	4.800	.4758
٦	تحفيز قيم المشاركة المجتمعية بين مؤسسات الدولة والمواطنين	4.617	.4687
٧	استيعاب القدرات الشبابية المتطوعة وتوجيه جهودها للعمل الخيرى والتنموي	4.355	.6852
٨	رفع الوعى العام بأهمية المشاركة في مبادرة حياه كريمة	4.910	.4121
٩	رفع الوعى بأهمية ترشيد الموارد والحفاظ على المرافق العامة	4.741	.4553
١٠	إدماج القيادات المحلية فى برامج تنمية المجتمع المحلى من أجل تعزيز سبل المسئولية المجتمعية	4.589	.4785

توضح بيانات الجدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة البحث لأهم المقترحات التي من شأنها أن تعزز من فعالية سياسات الدولة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتظهر البيانات أن عشرة مقترحات في هذا الشأن، كما توضح البيانات أيضا ووفقا لدرجة الحد القطعي أن كافة المقترحات جاءت عند مستوى (مرتفع للغاية) حيث زادت المتوسط الحسابي لكافة المقترحات عن (٤.٢٠).

وقد جاءت ترتيب هذه المقترحات من الأعلى إلى الأدنى وفقا للمتوسط الحسابي على النحو التالي:

في الترتيب الأول جاء مقترح رفع الوعي العام بأهمية المشاركة في برنامج حياة كريمة بمتوسط حسابي (٤.٩١)، يليه في الترتيب الثاني تظافر وتكاتف كافة أجهزة الدولة الحكومية للمساهمة في مشروعات البرنامج بمتوسط حسابي (٤.٨٥)، وفي الترتيب الثالث جاء مقترح زيادة وعي المواطنين بأهداف البرنامج لضمان مشاركتهم الفعالة في دعمه بمتوسط حسابي (٤.٨١)، يليه في الترتيب الرابع مقترح نقل أي أنشطة مضرة بالبيئة عن الحيز العمراني للسكن بمتوسط حسابي (٤.٨٠)، وفي الترتيب الخامس جاء مقترح رفع الوعي بأهمية ترشيد الموارد والحفاظ على المرافق العامة بمتوسط حسابي (٤.٧٤)، يليه في الترتيب السادس مقترح دعوة مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في مبادرات البرنامج بمتوسط حسابي (٤.٧٠)، وفي الترتيب السابع جاء مقترح تحفيز قيم المشاركة المجتمعية بين مؤسسات الدولة والمواطنين بمتوسط حسابي (٤.٦١)، يليه في الترتيب الثامن مقترح إدماج القيادات المحلية في برامج تنمية المجتمع المحلي من أجل تعزيز سبل المسؤولية المجتمعية بمتوسط حسابي (٤.٥٨)، وفي الترتيب التاسع جاء مقترح العمل على موائمة التعليم بحاجات سوق العمل بمتوسط حسابي (٤.٤٩)، وفي الترتيب العاشر والأخير جاء مقترح استيعاب القدرات الشبابية المتطوعة وتوجيه جهودها للعمل الخيري والتنموي بمتوسط حسابي (٤.٣٥).

التوصيات:

في ضوء جملة النتائج الميدانية التي خلصت إليها الدراسة، تقترح الباحثة التوصيات التالية:

- الإسراع في تنفيذ المشروعات الخاصة بتطوير ودعم المساكن
- البدء في مشروعات تدريب وتأهيل وتشغيل القادرين على العمل من الشباب
- البدء في تنفيذ المشروعات الخاصة بتطوير ورفع كفاءة المنازل وتوصيل الخدمات لها
- التركيز على المشروعات ذات الصلة بالمؤشرات التي حصلت على تقدير منخفض والتي شملت: تعزيز الصناعة الابتكار، الحد من أوجه عدم العدالة، التوجه نحو المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، العمل الإيجابي فيما يتعلق بالمناخ، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، تحقيق الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- إعادة الدولة النظر في السياسة السكانية ومراجعة ما تم فيها خلال العقود الماضية لوضع استراتيجية السكانية تراعي المتغيرات العالمية والمحلية في الاقتصاد.
- وضع خطة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في العمل التنموي بوجه عام والمشروعات الخاصة ببرنامج حياة كريمة على وجه الخصوص.
- العمل على وضع خطة متكاملة تشترك في صناعتها وتنفيذها كافة مؤسسات الدولة الإعلامية والتعليمية تستهدف رفع الوعي الشعبي بقضايا الاستدامة وتحفيز مشاركة المواطنين في المشروعات التي تستهدف مؤشرات الاستدامة في المجتمع.

قائمة المراجع:

-الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (٢٠١٨) تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨"الموارد الطبيعية والأجيال المقبلة والصالح العام"، بيت الأمم المتحدة، بيروت.

-الأمم المتحدة، شعبة التنمية المستدامة (٢٠١٨) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة "دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية"، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

-الأمم المتحدة (٢٠١٧) تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧، الطبعة العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

-الأمم المتحدة (٢٠١٩) تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، الطبعة العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

-الأمم المتحدة، الجمعية العامة (٢٠١٥) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، القرار المتعلق بالبند رقم ١٥ و ١١٦.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠) دعائم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة "الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي"، الأمم المتحدة، الطبعة العربية.

-ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد (٢٠٠٠) لسان العرب، دار صادر، بيروت.

-الجبوري، علي عبودي نعمه (٢٠١٩) التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، العدد ٦، برلين_ ألمانيا.

-الخطيب، نهي (٢٠٠٠) اقتصاديات البيئة والتنمية، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الحادي عشر.

-الزعبي، علي (٢٠١٥) السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

-السيد، محمد زكي علي (٢٠٠٠) أبعاد التنمية المستدامة. مع دراسة للبعد ا لبيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

-الشيتي، أيناس محمد أبراهيم (٢٠٢٠) دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية لآراء القيادة الإدارية في جامعة القصيم، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد ٩ العدد ٣، ص ٥٣٧-٥٦١،

-البعاج، مهدي جابر (٢٠١٩) مفهوم التنمية المستدامة لدى طالبات المرحلة المتوسطة، مجلة علوم الموانئ، المجلد ٢، العدد ٢، وارة التربية، العراق.

-الطيب، حسن أبشر (٢٠١٨) الدولة العصرية. دولة مؤسسات (الدستور، القانون)، كتاب منشور إلكترونيا على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط التالي:

- http://spmehazem.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf
- الحسين، أحمد مصطفي، (٢٠٠٢). مخل الى تحليل السياسة العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية: عمان.
- التابعي، كمال (٢٠٠٩) مقدمة في علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- التهامي، وليد فرج محمود (٢٠١٢) تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها العالمية متضمنات التنمية المستدامة: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.
- الحيدري، سناء ساطع والعزاوي، لبني رحيم (٢٠١٢). دور أقطاب النمو التقنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدن (مدينة البصرة نموذجا)، جامعة البصرة، العراق.
- الربيعي، علي مهداوي دواد سليمان (٢٠٠٩) التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- السقا، هبة، حربلي، لميس وملندي، حلا (٢٠١٨). دراسة تحليلية في نظريات التخطيط العمراني، مجلة جامعة ام القرى، مج٩، ع١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص ص ١٧-٣١.
- بوديفيل، جاك (٢٠٠٠). الحيز وأقطاب النمو، ترجمة كامل كاظم الكيلاني، وزارة التعليم والبحث العلمي، العراق.
- بورباح، سلمي (٢٠١١) دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة: دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق في أجل التنمية في الجزائر، راسلة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.
- جعفر، سمير (٢٠١٩) التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير، جامعة محمد خيضر_ بسكرة، الجزائر.
- حمزة، نبيلة (٢٠٠٢) التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية، الأمم المتحدة، سلسلة دراسات التنمية البشرية (رقم ١٢).
- حسين، مها يحي أحمد (٢٠١٨) تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، الإسكندرية.
- خليفة، محروس محمود (٢٠٠٣) السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- خضر، مجد (٢٠٢٠) مفهوم السياسة العامة. مقالة منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات تم الحصول عليها بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٢٠م، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي:
- https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

- خضر، سعد صالح (٢٠٢٠). نظريات التخطيط والتنمية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، العراق.
- خليل، منى عطية خزام (٢٠١٠) العولمة والسياسة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- درويش، السيد بخيت أحمد (٢٠٠٩) قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسات التنموية، مركز ايماك للطباعة والنشر، القاهرة.
- دحماني، محمد ولخضاري، عبد الجليل (٢٠١٩) الجماعات الضاغطة ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر (١٩٩٩-٢٠١٨) مذكرة تكميلية للحصول على درجة الماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- سيد، منال يحيى (٢٠١٤). السياسات المصرية المعاصرة إزاء قضية المرأة: دراسة في ضوء المواثيق الدولية، ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، قسم الإدارة العامة.
- سميث، سي.بي (٢٠١١) كيف نفهم سياسات العالم الثالث، ترجمة خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- سليمان، أحمد منير (٢٠٠٦) الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت.
- صالحي، صالح (٢٠٠٦) المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- صولة، فيروز (٢٠١٨) التربية بيئة والتنمية المستدامة، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة، بسكرة، الجزائر.
- عبد الأمير، السعيد وشليحي، إيمان (٢٠٠٠) متطلبات التنمية المستدامة، الملتقي الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي، (رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، الجزائر.
- عبدالعلي، بوشنتوف (٢٠١٧). التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد بن باديس_مستغانم، الجزائر.
- عناني، معتصم يونس عبدالرزاق(٢٠٠٦). التخطيط لتطوير إقليم الشعراية وتنميته في شمال محافظة طولكرم، رسالة ماجستير (منشور على الإنترنت)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، متاح على الرابط التالي:
- https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/planning_for_development_of_al-sha_arawieh_region_in_the_northern_part_of_tulkarem_governorate.pdf
- على، أحمد سليمان محمد على(٢٠١٧). حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة. سلسلة آراء في قضايا التخطيط والتنمية (تصدر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة)، العدد٢٤، ١٥.

- عيسى، محمد عبد الشفيع (٢٠٢٢). مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، دراسة متاحة على الرابط التالي:
https://al-taleaa.tripod.com/mai02.pdf
- قديدش، أم الخير (٢٠١٥) القيادة الإدارية وتأثيرها في رسم السياسات العامة، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة مولاي طاهر _سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- قرقاح، ابتسام (٢٠١١) دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (١٩٨٩-٢٠٠٩) رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر_ باتنة، الجزائر.
- قرم، جورج قرم (١٩٩٧) التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (٦) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- فاكية، سقني (٢٠١٠) التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة فرحات عباس_ سطيف، الجزائر.
- كامل، س . لي كامل وهيك، ولتر . و (٢٠٠٣)، رؤية بيئية حول التنمية المستدامة، في في دوجلاس موسشيت (محرر) مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
- مبارك، فرح ضياء حسين (٢٠١٨) الحكومة بين السياسات العامة وسياسات الحكم، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
- مصطفي، عبد الطيف وبن سانية، عبد الرحمان (٢٠١١). انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد١٢، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.
- مطرود، حنين جمال (٢٠١٨) معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة القادسية، العراق.
- موسشيت، دوجلاس (٢٠٠٣) منهاج متكامل للتنمية المستدامة، في دوجلاس موسشيت (محرر) مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
- ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٣) التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

-هطل، حامد إبراهيم (٢٠٠١) النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بإمارة دبي لتحقيق التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر.

-ياغي، عبد الفتاح (٢٠٠٩). السياسة العامة -النظرية والتطبيق، مكتبة جامعة الإمارات العربية المتحدة: الإمارات.

-يحياوي، نعيمة وعاقلي، فضيلة (٢٠١٨) التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

-يخلف، محمد جلال، ومحامدي، وليد (٢٠١٦) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل أزمة انخفاض سعر البترول. دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

- Anyebe, Adam A (2018) An Overview of Approaches to the Study of Public Policy , International Journal of Political Science) IJPS (Volume 4 ،Issue 1, January , PP١٧-٨٠ ,
- Adams, W. M. (2001) Green Development: Environment and Sustainability in the Third World , Routledge , London.

-Bele, Ioan and Paven, Ionela Gavril.(2017). Developing a growth pole : theory and reality. DOI/١٠.١٨٥١٥:dBEM.M2017.n01.ch22

-Cochran, Charles L. and Malone,Eloise F. (2014) Public Policy:Perspectives and Choices, FIFTH EDITION, Lynne Rienner Publishers, USA.

-Clayton, Barry Dalal and Bass, Stephen (2002) Sustainable Development Strategies A Resource Book, The International Institute for Environment and Development, London.

- Desta, Asayehgn(2009) Environmentally Sustainable Economic Development , Praeger , Westport, CT.
- **Feijoo , María García, Eizaguirre ,Almudena and Rica-Aspiunza , Alvaro** (2020) Systematic Review of Sustainable-Development-Goal Deployment in Business Schools, Management Department, University of Deusto, Spain.

-Goodbody, Ivan(2002) Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean, : Canoe Press , Barbados.

- Gibbs, David (2002) Local Economic Development and the Environment , Routledge , London.
- Hwang, Sunyoung and Kim, Jiwon(2020) A Handbook for Youth, United Nation and Sustainable Development Goals.
- Ifegbesan, Ayodeju, P and Lawal, M.B (2017)The Nigeria Teachers Social Studies Training Curriculum and Sustainable Development Goals: A Content Analysis, Journal of International Social Studies ، v. 7, n. 1, pp١٢٢-٩٢ ..
- Joseph, Benike (2015) Social Studies and Human Capacity Building for Sustainable Development in Nigeria, Information and Knowledge Management. Vol5,No12,pp74-78.

- Klarin, Tomislav (2018) The Concept of Sustainable Development:From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, pp. 67-94,.

-Komarovskiy, Viktor and Bondaruk, Viktor.(2013).the Role of the Concept of Growth Poles for Regional Development. Journal of Public Administration, Finance and Law.Issue4,p.31-42.

- Keijzers, Gerard(2004) Business, Government and Sustainable Development , Routledge, New York.
- Klapper, Leora, El-Zoghbi , Mayada, and Hess , Jake (2016) **Achieving the Sustainable Development Goals The Role of Financial Inclusion**, (UNSGSA) United Nations Secretary Generals, Specail Advocate for Inclusive Finance for Development.
- Lampridi, Maria and Melliou, Charoula (2015)The birth and evolution of Sustainable Development,in: Introduction to Sustainable Development, A brief handbook for students by students, International Hellenic University,
- Leiserowitz , Anthony (2005) What is Sustainable Development? Goals, Indicators, Values, and Practice, Environment :Science and Policy for Sustainable Development ،Volume 47 ،Number 3, p.,8-21.
- Missimer, Merlina (2013) The Social Dimension of Strategic Sustainable Development, Blekinge Institute of Technology, Swedem.
- OECD Organization for Economic Cooperation and Development (2016), Better Policies for Sustainable Development 2016: A New Framework for Policy Coherence, OECD Publishing, Paris.
- Organization for Economic Cooperation and Development – orgname (1998). Towards Sustainable Development: Environmental Indicators , Paris.
- Silva, Gisele , Drarch, Patricia Regina and Corbella, Oscar Danial (2014) A Conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability, International Journal of Social Sciences Vol. III (2).

-Sycz, Elzbieta Wojnicka.(2016). Growth Pole Theory As A Concept Based on Innovation Activity Development and Knowledge Diffusoin.

- UN (2018) Sustainable Development Goals, The United Nations Development Programme.
- United Nations (2013) World Economic and Social Survey 2013 Sustainable Development Challenges, Department of Economic and Social Affairs, New York.

- Perroux, Francois.(2019). Growth Pole Theory. online: http://www.chandidasmahavidyalaya.ac.in/images/uploads/Growth%20Pole%20Theory_Perrroux.pdf
- Vargas,Maria Helena Franco (2019) The instruments of public policy.A transdisciplinary look, Cuadermos de Administracion Jornal of Management, Vol.35, No.63.
- Yalcinkaya, Elvan (2013) Analyzing Primary Social Studies Curriculum of Turkey in Terms of UNESCO Educational for Sustainable Development Theme, European Journal of Sustainable Development٢٢٦ –٢١٥ ،٤ ،٢ ،

المواقع الإلكترونية:

_الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية

https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-(/2030

١